

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

People's Democratic Republic of Algeria

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministry of Higher Education and Scientific Research

University Ahmed Draia of Adrar

Faculty of Economic, Commercial and

Management Sciences

Department of Economic Sciences



جامعة أحمد درايعية- أدرار

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية

وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي

شعبة: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

العنوان:

فعالية السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي والاستقرار النقدي -حالة الجزائر 2001-
2017

إشراف :

أ. د. بوكار عبد العزيز

إعداد :

وايني مصطفى

مؤذن يونس

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
يوسفات علي	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
بوكار عبد العزيز	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا
ناصر المهدي	أستاذ التعليم العالي	مناقشا

نوقشت وأجيزت علنيا بتاريخ: 2023/06/08

السنة الجامعية: 2022 - 2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة شكر وتقدير

الحمد لله الذي أثار لنا دروب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء
هذا الواجب ووفقنا

إلى إنجاز هذا العمل المتواضع وأسأل الله أن يرجع علينا بالنفع
العظيم

وأن يكون عملاً مشرفاً لي ولأستاذي الفاضل.

وفي هذا الصدد أتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع أساتذتنا
الأفاضل أساتذة قسم العلوم الاقتصادية

وأخص بالذكر الأستاذ المشرف "عبد العزيز بوكار" على ما
بذله من عناية وسعة صدر

لمتابعة هذا العمل منذ بدايته وإلى غاية إتمامه.

فاللهم زدنا علماً وعلمنا بما ينفعنا وانفعنا بما علمنا



اهداء

إلى من أفضّلها على نفسي، ولم لا؛ فلقد ضمت من أجلي
ولم تدخر جهداً في سبيل إسعادي على الدوام (أمّي الحبيبة).
نسير في دروب الحياة ويبقى من يُسيطر على أذهاننا في كل
مسلك نساك صاحب الوجه الطيب، والأفعال الحسنة. فلم يبخل على
طيلة حياته

(والدي العزيز). وإلى سندي في الحياة أخي وأختي وإلى جميع
أصدقائي، وجميع من وقفوا بجواري وساعدوني بكل ما يملكون،
وفي أصدّة كثيرة أقدم لكم هذا الحب، وأتمنى أن يحوز على
رضاكم.



يونس



إهداء

الحمد لله العليّ القدير الذي وفقني في إنجاز هذه المذكرة التي كان نجاحها بفضلهم ومنه وأهدي ثمرة جهدي هذا إلى:

إلى أمي العزيزة نور وقرّة عيني حفظها الله وربّها، وإلى روح أبي الطاهرة رحمه الله وأنا لله الله قهره

إلى سدي في الحياة أخواتي وإخوتي مع تمنياتي لهم بالنجاح والتوفيق إلى كل أصدقائي وأحبائي الاعزاء

إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد ولو بالكلمة الطيبة

مصطفى



فهرس المحتويات

البيان	الصفحة
كلمة شكر وتقدير	i.
الإهداء	ii.
الفهرس	iii.
قائمة الجداول والأشكال	iv.
قائمة الملاحق	v.
قائمة الرموز والمختصرات	vi.
أ-ب-د	
الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية	6
تمهيد	6
المبحث الأول: السياسة النقدية	7
المطلب الأول: ماهية السياسة النقدية	7
المطلب الثاني: مفهوم المعروض النقدي	13
المطلب الثالث : ماهية الاستقرار النقدي	15
المطلب الرابع: فعالية السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي وتحقيق الاستقرار النقدية	17
المبحث الثاني: الدراسات السابقة والمقارنة بينها وبين الدراسة الحالية	24
المطلب الأول: الدراسات السابقة	24
المطلب الثاني: المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية	27
خلاصة الفصل	28
الفصل الثاني: مسار السياسة النقدية في الجزائر ودورها في تحقيق الاستقرار النقدي خلال الفترة 2001 – 2017	30
تمهيد:	30
المبحث الأول: واقع السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2001 – 2017	31
المطلب الأول: السياسة النقدية في إطار تعديلات قانون النقد والقرض 90 – 10	31

34	المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية في الجزائر
42	المبحث الثاني: اثر السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي و تحقيق الاستقرار النقدي خلال الفترة 2001 – 2017
42	المطلب الأول: تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها خلال الفترة 2001 – 2017
48	المطلب الثاني: تحليل تطور الاستقرار النقدي في الجزائر بإتباع النموذج الرياضي (معامل الاستقرار النقدي) خلال الفترة 2001 – 2017
53	خلاصة الفصل
(58-55)	خاتمة
(63-60)	قائمة المصادر والمراجع
(66-65)	الملاحق
67	الملخص

فهرس الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	أهداف السياسة النقدية	12
2	مؤشرات الاستقرار النقدي	17
3	مراحل تطور إعادة الخصم لدى بنك الجزائر 2000 إلى غاية 2017	34
4	مراحل تطور معدل الاحتياطي في الجزائر من 2001 إلى غاية 2017	37
5	مراحل تطور معدل أداة إسترجاع السيولة لدى بنك الجزائر من 2002 إلى غاية 2017	40
6	تطور الكتلة النقدية في الجزائر	43
7	تطور مقابلات الكتلة النقدية	45
8	تطور معامل الاستقرار النقدي ومحدداته خلال الفترة من 2001 إلى غاية 2017	49

فهرس الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	أثر السياسة النقدية التوسعية في التوازن العام	18
2	توازن السوق النقدية في النظرية النقدية	23
3	مراحل تطور إعادة الخصم لدى بنك الجزائر من 2000 إلى غاية 2017	35
4	مراحل تطور معدل الاحتياطي في الجزائر من 2001 إلى غاية 2017	37
5	مراحل تطور معدل أداة إسترجاع السيولة لدى بنك الجزائر من 2002 إلى غاية 2017	41
6	تطور الكتلة النقدية في الجزائر	44
7	تطور معامل الاستقرار النقدي ومحدداته خلال الفترة 2001-2017	50

قائمة الملاحق:

1	تطور أسعار البترول وإحتياطي الصرف الأجنبي خلال الفترة 2001 – 2017
2	تطور معدل التضخم خلال الفترة 2001 – 2017

قائمة الرموز والاختصارات:

الرمز/المختصر	التفسير
CSM	معامل الاستقرار النقدي
INF	التضخم
RGDB	إجمالي الناتج الداخلي الحقيقي

المقدمة

تحتل السياسة النقدية الصدارة في هيكل السياسة الاقتصادية الكلية والمحور الرئيسي فيها، والتي بواسطتها يتم التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية كالبطالة والتضخم، ويكون تحكم البنك المركزي الذي يمثل السلطة النقدية من خلال قيامه بضبط المعروض النقدي من خلال الاعتماد على مختلف الوسائل والأدوات. وذلك في ظل الاستقلالية المالية التي تتمتع بها السلطة النقدية.

وقد شكلت السياسة النقدية محورا هاما في ظهور أفكار اقتصادية متباينة، ومرت بعدة مراحل من حيث درجة تأثيرها على النشاط الاقتصادي وفعالية هذا التأثير وبالتالي اختلف موقعها من حيث الأهمية في هيكل السياسة الاقتصادية الكلية، فاحتلت مكان الصدارة في القرن التاسع عشر، فكانت الأداة الوحيدة المعترف بها، والوسيلة الفعالة لتحقيق الإنعاش الاقتصادي، وبعد حدوث أزمة الكساد العظيم في العشرينيات من القرن الماضي جاء كينز ليؤكد أن السياسة المالية هي الأكثر فعالية، وإستعادت السياسة النقدية مكانتها في الخمسينات على يد "فريدمان"، وازداد الاهتمام بالسياسة النقدية في الفكر الاقتصادي المعاصر خاصة أثناء الأزمات النقدية، وعدم الاستقرار الذي شهدته معظم اقتصاديات دول العالم خاصة الدول النامية في القرن الماضي.

وعرفت الجزائر منذ الاستقلال أوضاع اقتصادية صعبة، تميزت بضعف النمو الاقتصادي بشكل عام واختلال التوازنات الداخلية والخارجية والعجز عن سداد خدمات الديون، فضلاً عن معدلات التضخم العالية وتبعاً لهذا تبنت الجزائر العديد من السياسات الإصلاحية، أهمها إصدار قانون النقد والقرض 90-10 والذي بفضلها أصبحت السياسة النقدية ذات فعالية أكبر حيث تم اعتمادها كأسلوب لتنظيم تداول المعروض النقدي قصد تحقيق الاستقرار النقدي، والذي تلتها تعديلات و إصلاحات.

ومع توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق بدأ تطبيق السياسة النقدية بصورة مستقلة حيث تلعب دورا فعالا من خلال التأثير على المتغيرات الاقتصادية، كاستقرار الأسعار، النمو الاقتصادي، وتحقيق الاستقرار الداخلي، ولكي تكون السياسة النقدية ذات فعالية وتحقق أهدافها النهائية يجب على السلطة النقدية أن تستعين بأدوات من أجل إدارة وضبط المعروض النقدي لتحقيق الاستقرار النقدي.

ويقوم بنك المركزي الجزائري بعملية امتصاص الفوائض النقدية من السوق النقدي من أجل الوصول إلى استقرار الأسعار، وذلك بالاعتماد على الأدوات الغير مباشرة كالاحتياطي الإجباري، وهذا يؤدي إلى تحجيم معدلات التضخم.



من خلال ما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

ما هو تأثير أدوات السياسة النقدية على المعروض النقدي و الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 2001-2017 ؟

والتي بدورها تتفرع إلى الإشكاليات التالية:

- ما المقصود بالسياسة النقدية وفي ما تتمثل أدواتها وأهدافها ؟
- ما هو أثر تعديلات قانون النقد والقرض 90-10 في إصلاح السياسة النقدية في الجزائر؟
- هل لأدوات السياسة النقدية غير المباشرة دور فعال في ضبط المعروض النقدي في الجزائر ؟
- ما مدى مساهمة السياسة النقدية المطبقة من طرف البنك المركزي في تحقيق الإستقرار النقدي في الجزائر خلال فترة الدراسة ؟

أهداف الدراسة:

الهدف الأساسي هو الإجابة على الإشكالية المطروحة.

وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية:

- 1 - التعرف على مفهوم السياسة النقدية ومختلف أدواتها وأهدافها،
- 2- إبراز فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي وفق مختلف المدارس الاقتصادية،
- 3- تحليل وتتبع مراحل تطور المعروض النقدي في الجزائر ومقابلاته خلال فترة الدراسة،
- 4 - إبراز دور السياسة النقدية في التأثير على الكتلة النقدية في الجزائر وتحليل فعاليتها في تحقيق الاستقرار النقدي خلال فترة الدراسة.

الفرضيات:

- إستطاعت السياسة النقدية المطبقة من طرف البنك المركزي تحقيق الإستقرار النقدي في الجزائر.
- لأداة الاحتياطي الإلزامي المطبقة من طرف بنك الجزائر دور فعال في ضبط المعروض النقدي.
- لأداة السوق المفتوحة المطبقة من طرف بنك الجزائر دور محدود في ضبط المعروض النقدي.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية هذه الدراسة في مساهمة وإثراء الدراسات حول السياسة النقدية التي تطبقها الجزائر، ودور هذه السياسة في ضبط المعروض النقدي، ودراسة وتحليل هذه السياسة باعتبار أن لها دور فعال في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (2001 – 2017).

المنهج المتبع في الدراسة:

في هذه الدراسة قمنا بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال عرض مسار السياسة النقدية في إطار تعديلات قانون النقد والقرض، ولتحليل تطور أدوات السياسة النقدية والكتلة النقدية، وكذلك تحليل معامل الاستقرار النقدي في الجزائر.

مبررات اختيار موضوع البحث:

- لقد تم اختيار هذا الموضوع لمجموعة من الأسباب يمكن تلخيصها فيما يلي:
- إبراز فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي من خلال التحكم في عرض النقود،
- الموضوع يتماشى مع التخصص الذي ندرسه،
- إثراء الرصيد المعرفي فيما يخص موضوع السياسة النقدية.

صعوبات البحث:

- تمثلت الصعوبات التي واجهتنا في دراسة الموضوع فيما يلي:
- تضارب بعض الأرقام الإحصائية من مصدر لآخر.

الإطار المكاني و الزماني للدراسة:

تم تحديد الحيز الجغرافي للدراسة في الجزائر

حددت فترة الدراسة ما بين 2001 – 2017، وذلك بالنسبة لفعالية السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي وتحقيق الاستقرار النقدي

هيكل الدراسة:

تبعاً للأهداف المتوخاة من الدراسة ولمعالجة الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية، تم تقسيم هذه الدراسة.

إلى فصلين رئيسيين تسبقهم مقدمة وتعقبهم خاتمة.

حيث تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري للسياسة النقدية بحيث في:

المبحث الأول وقد استعرضنا فيه ماهية السياسة النقدية، وأهدافها و الأدوات المستخدمة فيها وتطرقنا إلى مفهوم الاستقرار النقدي ومؤشراته، ومفهوم المعروض النقدي ومكوناته، بالإضافة إلى محدّداته وكذلك تناولنا علاقة السياسة النقدية بالمعروض النقدي والاستقرار النقدي، وأشرنا إلى فعاليتها حسب مختلف المدارس الاقتصادية.

أما في المبحث الثاني فقد تطرقنا إلى مختلف الدراسات السابقة التي عالجت فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي.

أما في الفصل الثاني فكان بعنوان مسار السياسة النقدية في الجزائر ودورها في تحقيق الاستقرار النقدي خلال فترة الدراسة، حيث تناولنا في المبحث الأول واقع السياسة النقدية في الجزائر، وذلك من خلال استعراض مسار السياسة النقدية في إطار قانون النقد والقرض 90-10 وكذلك التطرق إلى أدوات السياسة في الجزائر.

وفي المبحث الثاني قمنا بدراسة أثر السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي وتحقيق الاستقرار النقدي خلال فترة الدراسة، وذلك عبر دراسة تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها خلال فترة الدراسة، وكذلك تحليل تطور الاستقرار النقدي بإتباع النموذج الرياضي خلال فترة الدراسة 2001-2017.

الفصل الأول: الإطار
النظري للسياسة
النقدية

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية

تمهيد:

تشمل السياسة النقدية حيزا هاما وجزءا معتبرا من أجزاء السياسة الاقتصادية الكلية، وذلك بفضل تأثير النقود على المتغيرات الاقتصادية، كونها تحقق غايات مختلفة للسلطة النقدية من خلال مجمل أدواتها وحسب أهدافها ودرجة تأثيرها في الدولة، وظهرت هذه السياسة مع ظهور النقود الائتمانية وتطورت من خلال مختلف النظريات والمدارس الاقتصادية، بداية بالنظرية الكلاسيكية ثم النظرية الكينزية، وصولا إلى نظرية النقديين.

تمارس السياسة النقدية عملها من خلال التحكم في حجم المعروض النقدي، وتغييره حسب ما يتلاءم ويتناسب مع الأوضاع الاقتصادية في البلد من أجل تحقيق الاستقرار النقدي.

وعليه سنتناول في هذا الفصل المباحث التالية:

المبحث الأول: الأدبيات النظرية حول السياسة النقدية.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة والمقارنة بينها وبين الدراسة الحالية.

المبحث الأول: السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية من مكونات السياسة الاقتصادية، وفي هذا المبحث سنتطرق إلى الجوانب النظرية للسياسة النقدية، وكذلك إلى ماهية المعروض النقدي والاستقرار النقدي، بالإضافة إلى فعالية السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي وتحقيق الاستقرار النقدي.

المطلب الأول: ماهية السياسة النقدية

في هذا المطلب سنقوم بدراسة السياسة النقدية وذلك بالتعرض إلى مفهومها وكذلك إلى الأدوات التي تقوم عليها وفي الأخير سنتطرق إلى أهدافها.

الفرع الأول: تعريف السياسة النقدية

للسياسة النقدية عدة مفاهيم مختلفة ولكن رغم اختلافها إلا أنها تتفق مضمونها على اعتبار السياسية النقدية أداة مستعملة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وهذه التعاريف نوجزها فيما يلي:

تعرف السياسة النقدية على أنها "مجموعة التدابير والإجراءات المتخذة من قبل السلطة النقدية لإدارة كمية النقود، وتنظيم عملية إصدارها، بما يكفل سرعة وسهولة تداول وحدة النقود وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد الوطني لتحقيق أهداف معينة".¹

كما تعرف أيضا على أنها: "مجموعة الإجراءات التي تحددها السلطات النقدية في إدارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد". وبتعبير آخر، السياسة النقدية هي: "مجموعة القواعد والأحكام التي تتخذها السلطات النقدية أو أجهزتها المختلفة للتأثير في النشاط الاقتصادي من خلال التأثير في الرصيد النقدي".²

وحسب تعريف آخر فإن السياسة النقدية "هي مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية في المجتمع بغرض الرقابة على الائتمان والتأثير عليه لضمان تحقيق الأهداف الاقتصادية التي تصبو إليها الحكومة".³

وتعرف "بأنها جميع القرارات والإجراءات النقدية بغض النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي".⁴

1 - ديش فاطيمة الزهرة، دور السياسات النقدية والمالية في الحد من الأزمات الاقتصادية دراسة حالة أزمة الديون السياسية في منطقة الأورو، أطروحة دكتوراة، تخصص نقود و بنوك، جامعة ابوبكر بلقايد تلمسان، 2017-2018، ص 29

2 - بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية ديوان المطبوعات الجامعية 2008، ص 112

3 - يسعد عبد الرحمان، دور السياسة النقدية في تفعيل النشاط الاقتصادي ومواجهة الأزمات المالية دراسة حالة الجزائر (1990-2013)، أطروحة دكتوراة، تخصص اقتصاد دولي، جامعة الشلف، الجزائر، 2015، ص 73

4 - زكريا الدوري، يسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسة النقدية، دار اليازوري، الأردن، 2006، ص 185.

ومن خلال تعريفات السابقة نستنتج أن السياسة النقدية عبارة عن إجراءات تنفذها السلطات النقدية المتمثلة في البنك المركزي، للتأثير في عرض النقود من خلال التوسع أو الانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع، والرقابة على الائتمان بما يتفق مع تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.

الفرع الثاني: أدوات السياسة النقدية

لتحقيق أهداف السياسة النقدية، يتطلب الاعتماد على مجموعة من الوسائل والأدوات ومن بينها نجد: الأدوات الكمية، والأدوات النوعية.

أولاً: الأدوات الكمية

و الغرض من هذه الأدوات هو التأثير على الحجم الكلي للتمويل المصرفي، وذلك من خلال التأثير على حجم الأرصدة النقدية المتوفرة لدى المصارف وتتمثل هذه الأدوات في ما يلي:

السوق المفتوحة: تتلخص هذه السياسة في قيام البنك المركزي ببيع أو شراء الأوراق المالية الحكومية والنقدية، ويكون البيع والشراء للبنوك التجارية، بهدف التقليل من حجم الائتمان الذي تقدمه المصارف التجارية عن طريق منافسيها، وهذه العمليات التي يقوم بها البنك المركزي هدفها من التحكم في كمية النقود في السوق وتداولها فإنه يعتمد على عمليات الشراء بضخ نقودا في السوق، وإذا كان هدفه في السوق العكس فإنه يعتمد على عمليات بيع السندات لسحب من السوق كميات من النقود، وذلك من خلال إتباع أساليب مشجعة في حالتي البيع حيث يبيع، والشراء حيث يرغب المشتري في الشراء والبائع في البيع وهذه الحالة يلزمها سوق مالي نشط.¹

سياسة سعر إعادة الخصم: سعر الخصم والذي يطلق عليها أيضا سعر البنك، وأيضا سعر إعادة الخصم، هو سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي نظير إعادة خصمه الأوراق التجارية التي تقدمها المصارف التجارية لخصمها، والاقتراض منه بصفته الملجأ الأخير للإقراض، ويهدف البنك المركزي من سياسة إعادة الخصم التأثير أولا على كلفة حصول المصارف التجارية على الموارد النقدية الإضافية التي يقدمها البنك المركزي، وثانيا على كلفة توفير الائتمان الذي

تضعه المصارف التجارية تحت تصرف عملائها من الوحدات الاقتصادية غير المصرفية.²

¹ محمود العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004، ص15، 29

² زكريا الدوري، يسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسة النقدية، دار اليازوري، الأردن، 2006، ص192

الإحتياطي الإجباري: يلزم كل بنك تجارى الاحتفاظ بنسبة معينة من أصوله النقدية في رصيد دائم لدى البنك المركزي، تقييدا لقدرته على اشتقاق الودائع مما لديه من ودائع جارية، وهذا يختلف عن نسبة السيولة الفعلية التي يحتفظ بها البنك التجاري من نقود قانونية وأصول سائلة المواجهة طلبات السيولة. ويمكن للبنك المركزي التأثير على توسع البنوك التجارية في الائتمان عن طريق هذه السيولة. فهي تشتق ودائعها وفقا لهذه النسبة. فإذا أراد البنك المركزي أن يخفض أو يحد من التوسع الائتماني رفع هذه النسبة، وإذا أراد التوسع خفض هذه النسبة، وتستخدم في الحالات الحرجة التي تتطلب تأثيرا خصوصا عند رفعها.¹

ثانيا: الأدوات النوعية

على عكس الأدوات الكمية فان غرض هذه الأدوات التأثير على نوع خاص من الائتمان وليس الحجم الكلي له، ويطلق عليها أيضا الأدوات المباشرة وتتمثل فيما يلي:

تأطير الائتمان: هو عبارة إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقف لتطور القروض التي تمنحها البنوك التجارية، ويتم ذلك وفق نسب محددة مسبقا بكيفيات إدارية مباشرة.

النسبة الدنيا للسيولة: ويقصد بها قيام البنك المركزي بإخبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا من السيولة يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول منسوبة إلى بعض مكونات الخصوم، أي قيام البنوك التجارية بتحميد بعض أصولها في محافظها، وذلك خوفا من إفراطها في منح القروض.²

التأثير أو الإقناع الأدبي: يقصد بالإقناع الأدبي، تلك الجهود التي يبذلها المصرف المركزي، من أجل إقناع المؤسسات المالية و المصارف التجارية في إتباع سياسة نقدية معينة، لعلاج حالة إقتصادية محددة فهو يحث المصارف التجارية على تخفيض سعر الفائدة والتوسع في الائتمان في أوقات الركود والكساد، وعلى رفع سعر الفائدة وتقليل الائتمان في حالات التضخم و ارتفاع الأسعار.³

1 يوسف كمال محمد، السياسة النقدية المصرفية الإسلامية، ط2 دار الوفاء للطباعة والنشر، 1996، ص 23.

2 علام أسماء، علام فاطمة، واقع السياسة النقدية خلال الفترة 2010 - 2017، مجلة التمكين الاجتماعي العدد 02، جامعة عمار تليجي، الاغواط الجزائر، 2020 ص 45-46.

3 محمد مروان السمان، مبادئ الاقتصاد الجزئي و الكلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة السادسة 2015، ص 268.

الفرع الثالث: أهداف السياسة النقدية

تنقسم أهداف السياسة النقدية إلى ثلاثة أقسام هي:

أهداف أولية:

قد لا تستطيع أدوات السياسة النقدية التأثير مباشرة على الأهداف الوسيطة، لذلك يجب اتخاذ أهداف مباشرة يتم من خلالها الوصول إلى مختلف أهداف السياسة النقدية، هذه الأهداف تعرف بالأهداف الأولية، وهي متغيرات شديدة السيولة بإمكانها إيصال الأثر المطلوب بسرعة إلى الأهداف الوسيطة، وتتمثل هذه الأهداف في مجاميع الاحتياطي وأحوال سوق النقد.

أولاً: مجاميع الاحتياطيات النقدية

تتكون من الأساس النقدي والاحتياطيات الإجمالية وتتضمن الاحتياطيات المقترضة، وغير المقترضة المقابلة لجميع أنواع الودائع والاحتياطيات الإضافية، والاحتياطيات المتعلقة بالودائع الخاصة والتي تساوي مجموع الاحتياطيات ناقصا الاحتياطيات المفروضة على ودائع البنوك والحكومة، والاحتياطيات غير المقترضة وتساوي الاحتياطيات الإجمالية ناقصا الاحتياطيات المقترضة، وتعد مراقبة البنك المركزي للاحتياطيات غير المقترضة أكثر يسرا من الاحتياطيات الإجمالية التي تشمل اقتراض البنوك أيضاً¹.

ثانياً: ظروف سوق النقد

هي المجموعة الثانية من الأهداف الأولية التي تسمى ظروف سوق النقد وتحتوي على الاحتياطيات الحرة، ومعدل الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد التي يمارس البنك المركزي عليها رقابة قوية، ويعني بشكل عام قدرة المقترضين ومواقفهم السريعة أو البطيئة في معدل الائتمان ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى، وسعر فائدة الأرصدة البنكية هو سعر الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة يوم أو اثنين بين البنوك².

¹ محب حملة توفيق، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية 2011، ص 378.

² . مفتاح صالح، النقود والسياسة النقدية (المفهوم، الأهداف، الأدوات)، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2005، ص 125.

أهداف وسيطة:

تتمثل الأهداف الوسيطة في التأثير على معدلات الفائدة الطويلة الأجل وعرض النقد، فمن خلال التحكم بهذين الهدفين يمكن للسلطة النقدية الإسهام في تحقيق الأهداف النهائية ومن ثم بلوغ التأثير المرغوب فيه¹.

سعر الفائدة: يستعمل كوسيلة وكهدف وسيط في أن واحد، كهدف وسيط لأنه يؤثر على مستوى النشاط الاقتصادي من حيث الاستثمارات لأن الافتراضات والأصول المالية تعتمد على سعر الفائدة، كوسيلة على أساس أن مراقبة سعر الفائدة يسهل التأثير على حجم الكتلة النقدية ومعدل الصرف، أي أن أسعار الفائدة المنخفضة لا تؤدي إلى جمع الموارد الادخارية اللازمة وإلى الاختيار الناجع للاستثمار، أيضا أسعار فائدة مرتفعة جدا تعطل الاستهلاك والاستثمار.

المجاميع النقدية (نمو الكتلة النقدية): "هي مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة، تعكس قدرة المتعاملين في السوق المحلية على الإنفاق وتتضمن وسائل الدفع المتاحة لديهم، ويطلق على هذه المؤشرات المسح النقدي، حيث يوفر المسح النقدي معلومات للسلطات النقدية تمكنها من تحليل المتغيرات النقدية الكلية التي تتأثر بتدخلاتها"².

معدل صرف النقد: "معدل صرف النقد هو مؤشر هام حول الأوضاع الاقتصادية لدولة ما، وذلك بالمحافظة على هذا المعدل حتى يكون قريبا من مستواه لتعادل التعادل القدرات الشرائية"³.

أهداف نهائية: وهي الأهداف التي تسعى السياسة النقدية إلى الوصول إليها وهي كالاتي :

تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار: "يعتبر أهم هدف تسعى السلطة النقدية تحقيقه للحد من الوقوع في التضخم واحتواء تحركات الأسعار إلى أدنى مستوياتها من خلال تجنب التغيرات المؤثرة على قيمة العملة الوطنية داخليا و خارجياً، و من ثم تحقيق الاستقرار النقدي و الاقتصادي"⁴.

¹ أحمد اسماعيل المشهداني، و حيدر حن آل طعمة ، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة 2003-2009 المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة، العدد 33، سنة 2012، ص133.

² عمر عبو وكمال قسول، دور لسياسة النقدية غير التقليدية في تحفيز الاقتصاد عرض تجارب دولية، المجلد 5، العدد 20، 2019، ص49.

³ صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، مرجع سابق، ص 127.

⁴ علي اسماعيل عبد المجيد، اثر تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في العراق , مجلة آل البيت عليهم السلام، العدد 25، جامعة كربلاء كلية الادارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، 2019 ص 323.

تحقيق النمو الاقتصادي: " إن العمل على تحقيق معدلات نمو مرتفعة يعتبر الهدف الأساسي للسياسة النقدية والنمو الاقتصادي يعني تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل، وأن تكون هذه الزيادة حقيقية وليست نقدية و على المدى البعيد"¹.

تحقيق التشغيل التام: يعد رفع مستوى التوظيف من قبل السياسة الاقتصادية من الأهداف المهمة وبمساعدة السلطة النقدية خاصة من خلال رفع حجم الائتمان المصرفي الذي يساهم في زيادة حجم الاستثمار، وهذا بدوره ينعكس بالإيجاب على تشغيل الموارد البشرية ووسائل الإنتاج المعطلة، فعدم استغلال الموارد الاقتصادية بطريقة مثلى أو تعطل بعضها عن العمل يقودنا إلى خسارة يتكبدها الاقتصاد، لتحقيق هدف العمالة الكاملة يعني السماح بمعدل بطالة منخفض يتراوح بين 3% إلى 5.2%²

تحقيق الاستقرار النقدي و الاقتصادي: " ونعني به التحكم في كمية النقود بما يتلاءم مع مستوى النشاط الاقتصادي وتلافي حدوث الأزمات النقدية و الاقتصادية، وهو ما يؤدي إلى الاستقرار النقدي الذي بدوره يؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي"³.

تحقيق التوازن الخارجي: أي تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات للعمل لصالح الدولة من خلال تشجيع الصادرات، وتقليل الواردات باستخدام المعروض النقدي أو الفائدة أو سياسات سعر الصرف.⁴

الجدول رقم (1) يبين أهداف السياسة النقدية		
الأهداف الأولية	الأهداف الوسيطة	الأهداف النهائية
- الاحتياطات النقدية - ظروف سوق النقد	- المجمعات النقدية - سعر الفائدة - سعر الصرف	- النمو الاقتصادي - التشغيل التام - استقرار الأسعار - التوازن الخارجي
صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية مرجع سابق ص 127		

¹ بلوافي محمد، النظريات و السياسات النقدية و المالية مطبوعة، موجهة لطلبة سنة أولى ماستر علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي، جامعة إدرار، 2018/2019، ص 4-5.

² حيدر طالب موسى، صباح رحيم، مهدي حيدر، حسين عذافة، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار المالي للمصارف العراقية للمدة (2009-2017)، مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية، جامعة بغداد كلية الإدارة و الاقتصاد، المجلد 26، العدد 119، 30 إبريل 2020، ص 412.

³ عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية و استقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2013، ص 20.

⁵ متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الثانية، دار الفكر موزعون و ،ناشرون ،عمان، 2014، ص 196.

المطلب الثاني: مفهوم المعروض النقدي

يعد عرض النقود من المواضيع الاقتصادية التي تحظى بأهمية بالغة من طرف المفكرين، لذلك نجد أن مختلف الدول تولي السلطات النقدية أهمية كبيرة لعرض النقود وتنظيم إصداره بما يوافق الأهداف الاقتصادية الكلية.

الفرع الأول: تعريف المعروض النقدي

يمكن تعريف عرض النقود والذي يعرف أيضا بالكتلة النقدية، على أنه : "تلك الكمية من النقود المتوافرة في فترة زمنية معينة والتي تتحدد عادة من قبل السلطات النقدية، أو هي الكمية النقدية المتمثلة في وسائل الدفع بجميع أنواعها"¹. ويتم تحديد العرض النقدي (كمية النقود) من جانب السلطات النقدية وفقا لعدة عوامل منها أثر كمية النقود على مستوى العام للأسعار (معدل التضخم)، ومرحلة الدورة الاقتصادية أي حالة النشاط الاقتصادي، ومعدل النمو ومستوى الرفاهية الاقتصادية.

الفرع الثاني: مكونات الكتلة النقدية (المجمعات النقدية)

من خلال مفهوم العرض النقدي يمكن توضيح المجمعات النقدية التالية:

المفهوم الضيق (M1): ويعرف بمجموع وسائل الدفع و يشتمل على النقود الورقية الإلزامية و النقود المساعدة والودائع الجارية الخاصة، وهي كلها أصول نقدية تتمتع بسيولة عالية جدا.

المفهوم الواسع (M2): تعرف بالسيولة المحلية الخاصة، وتشتمل على (M1) مضافا إليها الودائع لأجل وودائع الادخار قصيرة الأجل بالبنوك وودائع التوفير لدى صناديق التوفير، و هي أقل سيولة من (M1).

مفهوم السيولة المحلية (M3): تشتمل على (2M) السيولة المحلية الخاصة مضاف إليه الودائع الحكومية لدى البنوك كالسندات وأذون الخزانة، وهي أقل سيولة من (2M).

والنتيجة أن المعروض النقدي الكلي يتكون من النقود الورقية الصادرة عن البنك المركزي و النقود المساعدة ورقية ومعدنية (التي يمكن أن تصدرها الخزانة العامة أو البنك المركزي، بالإضافة إلى النقود الكتابية (المصرفية) أو نقود الودائع والتي تحدثها البنوك التجارية ، وهي تمثل أكبر نسبة من حجم الكتلة النقدية المتداولة في المجتمعات الحديثة².

¹ جمال سويح، علال بن ثابت، فعالية السياسة النقدية في ضبط نمو العرض النقدي والتضخم في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2016، العدد 17، المجلد 05، مخبر العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الأغواط، سنة 2018/12/26، ص 2-3.

² بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، ص 49.

الفرع الثالث: العوامل المحددة لعرض النقد

من العوامل المحددة لعرض النقد ما يلي:

- 1) سياسة البنك المركزي المستمدة من السياسات العامة في الدولة، والهادفة إلى إحداث توسع أو انكماش في عرض النقد.
- 2) كمية النقود المتداولة : والمقصود بها مجموع وسائل الدفع من العملات المختلفة سواء كانت معدنية أو ورقية أو ودائع مصرفية والتي تكون موجودة في الدولة في وقت معين.
- 3) سرعة دوران النقود: ويعني متوسط عدد المرات التي تنتقل فيها وحدة النقد من يد لأخرى، ويعتمد هذا التداول على عدة عوامل منها:
 - طريقة استلام الدخل (يوميًا ، أسبوعيًا ، شهريًا)،
 - عادات التعامل النقدي (الدفع الفوري أو بالتقسيط)،
 - الوضع الاقتصادي السائد¹.

المطلب الثالث: ماهية الاستقرار النقدي

يعتبر الاستقرار النقدي من أهم الأهداف التي تسعى السياسة النقدية إلى تحقيقها من خلال الوقوف على عدة مؤشرات.

الفرع الأول: تعريف الاستقرار النقدي

للاستقرار النقدي عدة تعاريف يمكن عرضها كالآتي:

- 1 - يعرف الاستقرار النقدي بأنه : " الاستقرار في المستوى العام للأسعار واستقرار سعر الصرف وتوفير هيكل ملائم لمعدلات الفائدة، حيث يعتبر الاستقرار النقدي أحد أهم العوامل المشجعة على جذب الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية، وهذه الأخيرة تعتبر المحرك

¹ قشام اسماعيل، عباس خديجة، دراسة تحليلية تقييمية لدور السياسة في ضبط المعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2019، ص50.

الأساسي للنشاط الاقتصادي، وهنا يمكن القول أن الدور الذي يلعبه البنك المركزي لدعم النمو الاقتصادي في هذه الحالة يعتبر دوراً غير مباشر"¹.

3 - ويعرف الاستقرار النقدي بأنه "الاستقرار الذي يهدف إلى استقرار الأسعار حيث يجب أن تسعى السياسة النقدية إلى تكييف عرض النقود مع مستوى النشاط الاقتصادي أي التحكم في كمية النقود بما يتلاءم مع مستوى النشاط الاقتصادي وتلاشي حدوث الأزمات الاقتصادية، حيث أن تحقيق الاستقرار النقدي يؤدي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي"².

3 - كما يعبر الاستقرار النقدي عن "حالة استقرار الأسعار أسعار المنتجات، أسعار الفائدة وأسعار الصرف عبر الزمان والمكان، وذلك في إطار سيادة حرية الأسواق ويعني ذلك أن يكون هناك تناسب ثابت بين الكتلة النقدية والناتج الوطني فكل زيادة أو نقص في الكتلة النقدية لا تقابلها زيادة أو نقص مماثلة في الناتج الوطني سيخل بهذا الاستقرار وكل ما من شأنه أن يخل بهذا الاستقرار"³.

من خلال التعاريف السابقة للاستقرار النقدي يمكننا وضع تعريف شامل له: بأنه عبارة عن حالة استقرار الأسعار والمتمثلة في أسعار المنتجات، أسعار الفائدة، أسعار الصرف ويعتبر من الأهداف النهائية التي تسعى السياسة النقدية إلى تحقيقها من خلال التحكم في المعروض النقدي بما يتلائم مع الناتج الوطني، بحيث أن أي اختلال في التوازن بين هذين المتغيرين سيتسبب في اختلال الاستقرار النقدي.

الفرع الثاني: مؤشرات الاستقرار النقدي

للاستقرار النقدي عدة مؤشرات تدل على وجوده وسنقوم بعرضها في هذا الفرع

مؤشرات الاستقرار النقدي:

يقصد بمؤشرات الاستقرار النقدي تلك الظواهر التي يمكن من خلالها الحكم على استقرار الوضع النقدي لاقتصاد ما، ومؤشرات الاستقرار النقدي كثيرة ومتعدد منها ما يتعلق بالوضع الداخلي ومنها ما يتعلق بالوضع الخارجي.⁴

¹ طوقان امية، دور البنوك المركزية في ارساء السياسة النقدية ، المؤتمر الدولي حول : مستجدات العمل المصرفي في سوريا في ضوء التجارب العربية والعالمية، جامعة دمشق (سوريا)، 03 و 02 جويلية 2005 ، ص 04.

² عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، ط1 ، الدار الجامعية الاسكندرية ، 2013، ص 275

³ رحيم حسين، وظائف النقد في الفكر الاقتصادي ، دراسة مقارنة بين الفكر الاقتصادي الاسلامي والفكر الاقتصادي المعاصر، أطروحة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ، 2002، ص 241

⁴ سعيدان عمر، دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والاجتماعية وعلوم التسيير، جامعة ام البواقي، 2009، ص 107

إستقرار الأسعار(التضخم): يعبر التضخم عن الاختلال الذي يحدث في الوضع الاقتصادي بسبب عدم تساوي التدفقات السلعية والتدفقات النقدية، واستقرار الأسعار يكون مؤشرا هاما لتحقيق الاستقرار النقدي¹.

معدلات الفائدة: يعرف معدل الفائدة بأنه المعدل الذي يحقق التوازن بين الطلب المباشر على النقود والاستثمار النقدي، أي أن معدل الفائدة الأداة التي تستخدم لتحويل النقود من أصل عاطل إلى أصل استثماري².

سعر الصرف: يقصد بسعر الصرف عملة دولة ما ذلك المعدل الذي يتم بموجبه تداول عملة دولة معينة مع بقية عملات الدول الأخرى، ويعبر عن عدد الوحدات التي تدفع من بلد معين للحصول على وحدة واحدة من عملة بلد آخر³.

النمو الاقتصادي: يعتبر هدف من الأهداف النهائية كما اشرنا إليه سابقا ولتحقيقه تقوم السياسة النقدية بالتأثير على الاستثمار باعتباره محدد للنمو والتغيرات التي تحدثها السياسة النقدية في عرض النقد تنعكس على أسعار الفائدة التي بدورها تؤدي إلى تحديد حجم الاستثمار الخاص ويعتبر مؤشرا هاما لتحقيق الاستقرار النقدي.

الجدول رقم (2) يبين مؤشرات الاستقرار النقدي			
الاستقرار النقدي			
احتياطات الصرف وأسعار الصرف	النمو الاقتصادي	معدلات الفائدة	استقرار الأسعار
الموسوي ضياء مجيد، تقلبات أسعار الصرف ص3			

المطلب الرابع: فعالية السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي وتحقيق الاستقرار النقدي

في هذا المطلب سنقوم بتوضيح تأثير السياسة النقدية على عرض النقود ودورها في تحقيق الاستقرار النقدي وكذلك سنتطرق إلى مختلف وجهات المدارس الاقتصادية التي تناولت فعالية السياسة النقدية في تحقيق هذا الأخير.

¹ جبوري محمد، (2013)، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي: دراسة نظرية وقياسية (أطروحة دكتوراه)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، الصفحة 15

² فريد، مصطفى احمد، سهير، محمد السيد حسين، النقود والتوازن الاقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة مصر الصفحة،(2000) ص 126

³ الموسوي ضياء مجيد، تقلبات أسعار الصرف، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر(2016)، الصفحة 03.

الفرع الأول: فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي

لتحقيق الاستقرار النقدي تقوم السياسة النقدية باستهداف مؤشرات باستخدام مختلف أدواتها، وسنتطرق إلى كيفية استهداف السلطات النقدية للتضخم عن طريق أداة احتياطي الإجمالي.

- تعريف سياسة استهداف التضخم

تعرف سياسة استهداف التضخم بأنها: "نظام للسياسة النقدية يتم بالإعلان عن الهدف الرسمي كمجالات أو هدف (كمي) رقمي لمعدل التضخم لفترة زمنية واحدة أو أكثر، مع الإعلان الظاهر بأن تحقيق أو استقرار التضخم في المدى الطويل هو الهدف الأول للسياسة النقدية"¹.

فعالية الاحتياطي الإجمالي

تعد أداة نسبة الاحتياطي من أحدث الأدوات استعمالاً في مراقبة حجم الائتمان، وحتى تكون فعالة يفترض الآتي:

- أن يكون مصدر الائتمان في البنوك التجارية هو الودائع الجارية، بحيث يؤدي تغيير نسبة الاحتياطي القانوني إلى تغيير كمية الاحتياطي الفائض المعد للإقراض، لكن على مستوى الواقع العملي فإن كثير من البنوك وخاصة الكبيرة قد جمعت عندها على مر الأعوام أرصدة ضخمة من أرباحها والزيادات في رأسمالها تمكنها من منح الائتمان بالقدر الذي تريد دون أن تتأثر كثيراً بنسبة الاحتياطي الإلزامي.

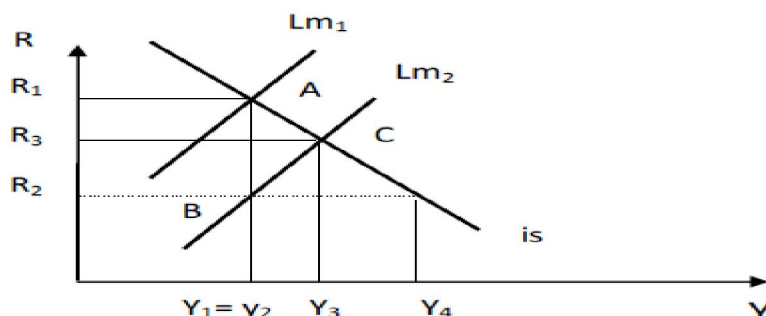
- أن يكون رد فعل البنوك التجارية على تعليمات البنك المركزي إيجابياً، فإذا قرر تخفيض نسبة الاحتياطي بقصد توسع البنوك التجارية في منح الائتمان تستجيب لهذه الرغبة وتعد من الائتمان الممنوح وبالنسبة التي يقررها البنك المركزي.

إن التغيرات في سوق النقود يكون مصدرها تغيرات في عرض النقود وتأثيرها في سعر الفائدة، فزيادة عرض النقود سواء كانت ناتجة من منطلق توفير موارد إضافية للقطاع المصرفي أو من أجل التوسع في منح التسهيلات الائتمانية أو من أجل الإيفاء بالالتزامات الحكومية تجاه سندات سبق وأن أصدرتها، ستتسبب في تخفيض الاحتياطي الإلزامي أو تشجيع البنك المركزي والبنوك التجارية على منح التسهيلات الائتمانية، فعلى سبيل المثال انتقال منحنى (Im) إلى اليمين كما هو مبين في الشكل².

¹ رشام كهينة وجميل احمد، فعالية السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي، دراسة تحليلية العدد 1، 2019، ص 334 - 338.

² رشام كهينة وجميل احمد، فعالية السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي، مرجع سابق، 2019، ص 337 - 338.

الشكل رقم (1) يوضح أثر السياسة النقدية التوسعية في التوازن العام



رشام كهينة وجميل احمد، فعالية السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي، دراسة تحليلية ، العدد 1، 2019، ص 334- 338

عند إتباع سياسة توسعية بزيادة في عرض النقود، سيؤدي ذلك إلى انخفاض سعر الفائدة من 1 إلى 2 وسيؤدي إلى توازن آني في سوق النقود، إذ أن منحنى (Im) الذي يعكس الزيادة في عرض النقود ويحقق التوازن في السوق النقدية هو منحنى (Im2) وبالتالي فإن زيادة عرض النقود تنتقل السوق إلى حالة عجز في النقطة (B) ويقدر العجز بالمسافة بين مستوى الدخل (1) والمستوى (4)، وهذا يعني أن طلبا إضافيا على السلع المنتجة في سوق السلع لا يمكن استيفاؤه في ظل مستوى الإنتاج السابق، الأمر الذي يترتب عليه دفع المستثمرين نحو الاقتراض من القطاع المصرفي أو السحب من ودائعهم بغية زيادة استثماراتهم (لمواجهة العجز في سوق السلع، وفي البنوك لتقليل حجم الطلب على مواردها تبدأ المنافسة على مواردها و على موارد الأفراد من خلال رفع سعر الفائدة على الودائع الادخارية يسهم بدوره في تقليل الاستهلاك الخاص، مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة، إلا أن هذا الارتفاع سيؤدي إلى تناقص بمستوى الإنتاج نتيجة تناقص الطلب على السلع من جانب الأفراد، وبالتالي تناقص حجم الاستثمار نتيجة ارتفاع تكلفة الاقتراض وتستمر هذه التغيرات حتى الوصول إلى النقطة (C)، إذ تتساوى الكمية المعروضة مع الكمية المطلوبة في السوقين، أي أن التوسع في عرض النقود قد أسهم في تنشيط الاقتصاد والنهوض به طالما تتمكن تلك السياسة من التأثير في المستوي التوازني، ويمكن أن نتصور الحالة بالاتجاه المعاكس في حالة إتباع سياسة نقدية انكماشية.

الفرع الثاني: السياسة النقدية والتحكم في عرض النقد

يتم التحكم في عرض النقد من خلال سياسات البنك المركزي المنسجمة مع السياسات المالية للدولة، وفي هذه الحالة على البنك المركزي أن يحدد كمية وحجم النقود المتداولة في أرجاء الدولة الواحدة، وذلك بإحداث توسع أو انكماش نقدي.

ويتحكم البنك المركزي في عرض النقود، باعتباره البنك الذي يخلق النقود القانونية، ويؤثر في قدرة البنوك التجارية على خلق نقود الودائع، وهذا التحكم يؤثر على وظائف النقود، وقد يؤثر التغير في كمية النقود في الدخل القومي والأسعار والتوزيع، أي في النشاط الاقتصادي ككل.

إن التحكم في كمية النقود من قبل البنك المركزي إنما هو تنفيذ للسياسة النقدية التي تضعها السلطة التنفيذية، ويوجد أمامنا ثلاث اتجاهات:

(1) عندما تلاحظ السلطة التنفيذية أنه يوجد معدل تضخمي مرتفع وزيادة في الأسعار تقابلها المطالبة بزيادة الأجور، فتسعى لتغيير الإنفاق، ويعمل البنك المركزي على الإقلال من حجم وسائل الدفع وتغيير الائتمان في محاولة لتثبيت الأجور والأسعار ويقوم أيضا برفع سعر الفائدة لتشجيع الأفراد على الادخار والإقلال من حجم الاستهلاك.

(2) التغير في قيمة النقود يجب أن يتجه نحو تحقيق زيادة نشاط الاقتصادي، حتى لو كان ذلك من نتيجة معدل تضخمي، يؤدي بالطبع إلى زيادة معينة في الأسعار، إلا أنه في نفس الوقت يؤدي إلى زيادة القوة الشرائية، والطلب الاستثماري، وتحقيق التشغيل الكامل، ويحدث هذا عندما يقوم البنك المركزي بزيادة حجم وسائل الدفع، وتشجيع الائتمان وخفض سعر الفائدة.

(3) ما يتعلق بالدول النامية: فهي تعتمد دائما على اقتصاد موسمي أو زراعي، وبالتالي على محصول واحد وتصدير المواد الأولية للخارج وفي هذا المجال تدور السياسة النقدية، حيث يزيد البنك المركزي من حجم وسائل الدفع عند بدء الزراعة ويقلل من حجم هذه الوسائل عند بيع المحصول في محاولة لحصر آثار التضخم وارتباط حجم وسائل الدفع مع التغيرات الموسمية، وقد ترتبط السياسة النقدية مع سياسة التنمية الاقتصادية القائمة على أساس تجميع المدخرات وتحويل الإنتاج وتحديد حجم النقود الخ¹.

¹ قشام إسماعيل، عباس خديجة، دراسة تحليلية تقييمية لدور السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2019)، ص 52-52.

الفرع الثالث: فعالية السياسة النقدية وفق النظريات الاقتصادية

للمدارس الاقتصادية وجهات نظر مختلفة حول فعالية السياسة النقدية لتحقيق وضع التوازن الكلي وسنحاول في هذا الفرع عرض هذه الوجهات المختلفة.

أثر السياسة النقدية على وضع التوازن الكلي الكلاسيكي:

يتحقق التوازن الاقتصادي الكلي عن طريق التوازن الآني للقطاع والمتمثل في كل من سوق العمل وسوق السلع والخدمات والقطاع النقدي¹:
أولاً: توازن السوق النقدي

يتحقق التوازن في السوق النقدي بتقاطع عرض النقود على الطلب على النقود وذلك في ظل العلاقة الطردية التناسبية التي توضحها النظرية الكمية للنقود بين عرض النقود والمستوى العام للأسعار، وفي ظل ثبات بقية المتغيرات الحقيقية منها والنقدية.
ثانياً: توازن سوق السلع والخدمات

إن التوازن في سوق السلع والخدمات يتحقق بتقاطع الادخار مع الاستثمار، علماً أن الادخار هو التخلي عن استهلاك جزء من الدخل حالياً بهدف توظيفه والحصول على مردود معين من شأنه أن يرفع الدخل مستقبلاً، وهو يرتبط بعلاقة طردية بمعدل الفائدة، أما الاستثمار فهو الطلب على الموارد النقدية وعرض للأصول الغير نقدية وهو يرتبط وفق علاقة عكسية بمعدل الفائدة، وبتساوي عرض الادخار مع الطلب على الاستثمار يتحقق التعادل بين العرض الكلي والطلب الكلي ومن ثم يتحقق التوازن في سوق السلع والخدمات، علماً أن هذا التوازن تضمنه آليات السوق.

ثالثاً: توازن سوق العمل

يتحدد سوق العمل بالعرض والطلب على العمل، فإذا كان عرض العمل الصادر عن العمال تابع بالإيجاب (علاقة طردية) لمعدل الأجر الحقيقي، فإن الطلب على العمل يصدر عن المنتجين وهو يرتبط سلباً (علاقة عكسية) بمعدل الجر الحقيقي، علماً أن الأجر الحقيقي هو القوة الشرائية للأجر الاسمي أو النقدي.

يتحقق التوازن في سوق العمل بتقاطع عرض العمل مع الطلب عليه، وتشير نقطة التوازن إلى مستوى التشغيل التام وذلك في ظل المنافسة الحرة و مرونة الأجور والأسعار، وبتحديد مستوى الاستخدام عند التوازن في سوق العمل يتحدد حجم الإنتاج في التوازن علماً أن هذا الأخير في المدى القصير يتحدد بدوره بحجم اليد العاملة فقط، وذلك مع ثبات عوامل الإنتاج الأخرى، ويتحقق التوازن الكلي وفق المنطق الكلاسيكي بتوازن الأسواق الثلاثة.

¹ بقيق ليلي أسمهان، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتنا الداخلية – دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان الجزائر، 2014-2015، ص 161

أثر السياسة النقدية على وضع التوازن الكلي الكينزي:

أصبحت السياسة النقدية تحضي بأهمية كبيرة في التحليل الكينزي، بل أصبحت غير محايدة وتلعب تأثيرها على الاقتصاد الحقيقي، وهو ما يتضح جليا من خلال تتبع أثرها على وضع التوازن الكلي الكينزي.

أولا : نموذج التوازن الكلي الكينزي البسيط¹

1 - توازن السوق النقدي: بتقاطع الطلب الكلي للنقود مع عرض النقود ، يتحدد سعر الفائدة التوازني في السوق النقدي، فسرر الفائدة في التحليل الكينزي إنما هو ظاهرة نقدية وليس ظاهرة اقتصادية، فهو يتحدد بتفاعل عرض النقود والطلب عليها وليس بعرض المدخرات والطلب عليها كما كان يعتبره الكلاسيك .

2- توازن سوق السلع والخدمات: يتحدد المستوى التوازني للدخل القومي في سوق السلع و الخدمات عن طريق الطلب الكلي الفعال والذي يعتبره كينز العامل الأساسي المحدد لحجم الإنتاج و التشغيل ومن ثم حجم الدخل. ويعبر الطلب الكلي الفعال عن مجموع الإنفاق القومي على السلع و الخدمات ، سواء تعلق هذا الإنفاق بالسلع والخدمات الاستهلاكية أو السلع والخدمات الإنتاجية الاستثمارية، ولا يقف هذا الطلب في نظر كينز عند حد الرغبة في الشراء، بل لابد أن تقترن هذه الرغبة بالمقدرة على الشراء كما يشمل هذا الطلب إنفاق جميع الوحدات الاقتصادية لكونه طلب كلي يختلف عن الطلب الفردي للوحدة الاقتصادية.

3 - توازن سوق العمل: يتحقق التوازن في سوق العمل عند كينز بتساوي الطلب على العمل مع عرض العمل فبالنسبة للطلب على العمل لم يختلف كينز عن الكلاسيك في كونه دالة مشتقة من دالة الإنتاج وهو دالة متناقضة في معدل الأجور $L_d = L_d(w) = L_d(W/P)$. أما بشأن عرض العمل لا يتفق كينز مع سابقه وذلك برفضه للافتراضات الكلاسيكية.

أثر السياسة النقدية في التحليل النقدي:

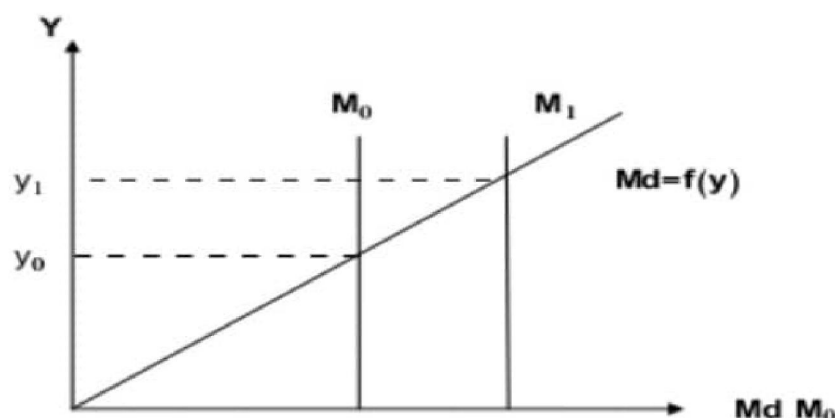
السياسة النقدية تكون أكثر فعالية إذا كان الاستهلاك يرتبط عكسيا مع سعر الفائدة، كما تؤثر السياسة النقدية أيضا في الدخل لأنها سوف تقوم بتغيير نمط الأصول التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها، فالسياسة النقدية لها فعالية حتى في ظل مصيدة السيولة إذا كان الاستهلاك دالة في الثروة فان السياسة النقدية تكون أكثر فعالية من السياسة المالية.²

• التوازن في السوق النقدية: يتحقق التوازن النقدي في السوق النقدية دون تدخل الدولة عند نقطة التقاء الطلب على النقود مع العرض عليها، مع العلم أن عرض النقود هو متغير خارجي و مستقل يحدد من طرف السلطات النقدية يؤدي إلى تحديد مستوى الدخل الإسمي.

¹ بقبق ليلي اسمهان، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية، نفس المرجع السابق، ص 171 - 172

² مفتاح صالح، النقود والسياسة النقدية (المفهوم، الأهداف، الأدوات) ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، مصر، 2005، ص 172

الشكل رقم (2): توازن السوق النقدية في النظرية النقدية



بقبق ليلي اسمهان، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية ص 171

باستقرار دالة الطلب على النقود، يبقى المتغير المسؤول عن المتغيرات في مستوى الدخل و من ثم في مستوى النشاط الاقتصادي هو عرض النقود، حيث يلاحظ من خلال الشكل أن الارتفاع في عرض النقود و الناتج عن السياسة النقدية التوسعية، يؤدي إلى انتقال منحنى عرض النقود إلى وضعه الجديد من $0M$ إلى $1M$ وهو ما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الدخل من $0Y$ إلى $1Y$.

يرى فريدمان في دراسته لأثر و فعالية السياسة النقدية من التفرقة بين المدى القصير و المدى الطويل تبعاً لظروف التشغيل في الاقتصاد، ففي ظروف التشغيل الغير كامل يؤثر عرض النقود على الإنفاق الكلي ومن ثم على الدخل القومي و التشغيل و هذا ما يحدث في المدى القصير. أما في حالة التشغيل التام أو الاقتراب منه، فإن التغير في عرض النقود سينعكس مباشرة على المستوى العام للأسعار وهو ما يحدث في المدى الطويل.

المبحث الثاني : الدراسات السابقة والمقارنة بينها وبين الدراسة الحالية

لموضوع فعالية السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي وتحقيق الاستقرار النقدي عدة دراسات سابقة تناولت هذا الموضوع، وسنحاول في هذا المبحث التعرض لبعض منها وكذلك المقارنة بينها وبين دراستنا.

المطلب الأول: الدراسات السابقة

في هذا المطلب سوف نقوم بمناقشة بعض الدراسات السابقة، وذلك بالتعرض لاشكالياتها الأساسية واهم النتائج التي توصلت إليها كل دراسة.

الفرع الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

في هذا الفرع سوف نقوم بعرض الدراسات السابقة باللغة العربية.

1 - دراسة سمية زيرار، مدى فعالية السياسة النقدية في الجزائر في تحقيق الاستقرار النقدي خلال الفترة 1970-2009- دراسة قياسية، وتدور إشكالياتها حول ما مدى فعالية السياسة النقدية في الجزائر في تحقيق الاستقرار النقدي خلال الفترة 1970-2009، وتهدف هذه الدراسة إلى بيان تأثير تطورات التضخم على النمو الاقتصادي، واعتمدت الباحثة على المنهج التاريخي لتتبع تطور السياسة النقدية وكذلك المنهج الوصفي التحليلي لتحليل أثر تطورات الكتلة النقدية على التضخم مع الاستعانة ببرمجية التحليل الإحصائي Microfit 4، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طويلة المدى للطلب على النقود بمعناه الضيق والواسع، واستقرار علاقتهما مع باقي المتغيرات، وهذا يعني أن السلطات النقدية الجزائرية بإمكانها استخدام أدوات للتأثير على حجم M1 و M2.

2 - دراسة عادل مختاري، امحمد بن البار الآثار الاقتصادية للسياسة النقدية على الاستقرار النقدي في الجزائر، دراسة اقتصادية قياسية للفترة 1990-2019، وتدور إشكالياتها حول ما مدى تأثير أدوات السياسة النقدية على الاستقرار النقدي في الجزائر خلال فترة الدراسة؟ وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز الأثر الاقتصادي لأدوات السياسة النقدية المتمثلة في حجم الكتلة النقدية ومعدل الفائدة وسعر الصرف على الاستقرار النقدي خلال فترة الدراسة، واعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي لعرض جانب النظري لسياسة النقدية والاستقرار النقدي، والمنهج التحليلي الكمي لدراسة الآثار الاقتصادية للسياسة النقدية على الاستقرار النقدي في الجزائر، والاستعانة بنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطأة ARDL وتوصلت الدراسة إلى أن

اختبار الحدود للتكامل المشترك (Bound Test Approach) مع استخدام برنامج Eviews10 أشار إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين أدوات السياسة النقدية وبين معامل الاستقرار النقدي في الجزائر.

3 - دراسة ولد موسى إبراهيم، بعنوان قياس فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في موريتانيا، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL خلال الفترة 1986-2020، وكانت تدور إشكاليته حول ما مدى تأثير السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في موريتانيا خلال الفترة 1986-2020، وقد استعمل الباحث المنهج التحليل القياسي لتقدير أثر أدوات السياسة النقدية التي يتخذها البنك المركزي الموريتاني، وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر أدوات السياسة النقدية على الاستقرار النقدي في موريتانيا، وذلك من خلال تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL خلال الفترة 1986-2020، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها أنه وبعد تقدير النموذج وفحص جودته، تم التوصل إلى أن هناك متغيرات تؤثر سلبا في المدى القصير على معامل الاستقرار النقدي في موريتانيا على سعر الصرف الاسمي وسعر الفائدة، فيما يظهر التأثير السلبي لنمو القروض الموجهة للاقتصاد على المدى الطويل، أما بالنسبة لسعر الفائدة ونمو الواردات، فقد كان لهما تأثير إيجابي على معامل الاستقرار النقدي فقط على المدى الطويل.

4 - دراسة رشام كهينة، وجميل أحمد، بعنوان فعالية السياسة في ضبط المعروض النقدي دراسة تحليلية 2019/05/24، وتدور إشكاليته حول ما مدى فعالية أدوات السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي؟، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحليل فعالية السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي، واعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي لتوضيح مدى فعالية السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي، وتم الاستعانة بالمقالات والتقارير ذات الصلة بالموضوع وتوصلت الدراسة إلى أن فعالية السياسة النقدية تبين بصفة خاصة على مدى قدرة الجهاز المصرفي على تعبئة أكبر معدل من المدخرات.

الفرع الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

في هذا الفرع سوف نقوم بعرض الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

Essai d'évaluation des instruments de la politique monétaire en Algérie.

Evaluation of monetary policy instruments in Algeria.

دراسة راضية بن زيان بعنوان تقييم أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1991-2014 ، وتدور إشكاليته حول هل الأدوات التي تستخدمها السلطات النقدية فعالة في الحد من

التضخم ؟ باستخدام المنهج الوصفي لتوضيح مسار السياسة النقدية والمنهج القياسي لقياس اثر أدوات السياسة النقدية على التضخم لتحليل الكتلة النقدية (m2) باستخدام اختبار Dicky-Fuller ، وهدفت الدراسة إلى تقييم فعالية أدوات السياسة النقدية الهادفة إلى خفض التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى أن عرض النقود وسعر الصرف لهما تأثير فوري وطويل الأجل على التضخم ، وكذلك أن أسعار الفائدة تستغرق وقتا لتؤثر على سلوك الأسعار.

La conduite de la politique monétaire en Algérie durant les deux dernières décennies : objectifs et limites

دراسة اومكران مصطفى – رادي صابرينة، بعنوان تسيير السياسة النقدية في الجزائر خلال العقدين 1990-2000 و 2000-2011 أهدافها وحدودها، وتدور اشكالياتها حول هل تتلائم أدوات السياسة النقدية التي طبقتها السلطات النقدية الجزائرية مع الأهداف الاقتصادية التي حددتها الحكومة ؟، وتهدف الدراسة إلى تحليل أداء أدوات السياسة النقدية المطبقة في تحقيق أهدافها باستخدام المنهج الوصفي لتوضيح تطور السياسة النقدية والمنهج التحليلي لتحليل تطور الكتلة النقدية وسعر الصرف وإجمالي الناتج المحلي الخام، وتوصلت الدراسة إلى أن معدلات التضخم كانت مرتفعة وان معدلات النمو كانت في قلب بنحو 3% وذلك بسبب عدم قدرة النظام المصرفي على دعم تمويل الشركات العامة والخاصة على الرغم من السيولة الفائضة، كما أن تحقيق الرخاء الاقتصادي يجب أن يكون بسياسة نقدية مسحوبة بسياسة موازنة تضمن تخصيصاً أفضل للإنفاق العام .

المطلب الثاني: المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

سنحاول في هذا المطلب المقارنة بين دراستنا والدراسات السابقة وذلك من حيث المنهج المتبع وكذلك من حيث الأدوات المستخدمة ومن حيث المتغيرات التي تمت تحليلها.

الفرع الأول : المقارنة من حيث المنهج

اعتمدنا في دراستنا الحالية على المنهج الوصفي في الجانب النظري عند التطرق للمفاهيم العامة للسياسة النقدية والاستقرار النقدي والمعرض النقدي ودور السياسة النقدية في التأثير على هذين الأخيرين ، والمنهج التاريخي التحليلي في الجانب التطبيقي، وهذا ما كانت تتشابه فيه مع جل الدراسات السابقة تقريبا، إلا أنها اختلفت معهم في المنهج التطبيقي حيث استعملنا المنهج التاريخي التحليلي بينما في بعض الدراسات السابقة تم استخدام المنهج القياسي .

الفرع الثاني: المقارنة من حيث الأدوات

- اتفقت دراستنا مع بعض الدراسات الأخرى على الاستعانة ببرنامج Excel لتمثيل بيانات متغيرات الدراسة إلى منحنيات يسهل قرائتها وتحليلها.
- اتفقت دراستنا مع بعض الدراسات الأخرى في جمع بيانات متغيرات الدراسة من التقارير الإحصائية التي يصدرها موقع بنك الجزائر وموقع البنك الدولي، والذي يتعلق ببيانات تطور الكتلة النقدية وتطور معدلات التضخم وإجمالي الناتج الداخلي الخام..... إلخ، بينما استعانت بعض الدراسات السابقة بمصادر أخرى لجمع البيانات كدراسة رشام كهينة، جميل أحمد حيث استعان الباحثان بالمقالات التي لها صلة بموضوع الدراسة.

الفرع الثالث: المقارنة من حيث المتغيرات

- تحتوي دراستنا على المتغيرات التالية: (السياسة النقدية - المعروض النقدي-معامل الاستقرار النقدي - إجمالي الناتج المحلي الخام) وهذا ما تشابهت فيه مع بعض الدراسات الأخرى، إلا أنها اختلفت مع بعض الدراسات في بعض المتغيرات كدراسة رشام كهينة حيث اقتصرَت هذه الدراسة (السياسة النقدية -المعروض النقدي) فقط.

خلاصة الفصل

وفي الأخير نستنتج إن السياسة النقدية هي تلك الإجراءات التي تنفذها السلطة النقدية المتمثلة في البنك المركزي للتأثير على عرض النقود بغية تحقيق أهدافها النهائية المتمثلة في تحقيق التشغيل التام وتحقيق المستوى العام للأسعار وتحقيق النمو الاقتصادي، ولتحقيق هذه الأهداف تعتمد السياسة النقدية على مجموعة من الأدوات الكمية مثل السوق المفتوحة... الخ، والأدوات النوعية الإقناع الأدبي... الخ، وتوصلنا إلى أن المعروض النقدي هو الكمية من النقود المتوفرة في الاقتصاد في فترة زمنية معينة، وتوصلنا إلى أن الاستقرار النقدي هو عبارة عن حالة استقرار في أسعار المنتجات وأسعار الفائدة وأسعار الصرف، ويعتبر هدف نهائي تسعى السياسة النقدية في تحقيقه من خلال التحكم في المعروض النقدي، وتختلف فعالية السياسة النقدية على حسب النظريات الاقتصادية (الكلاسيكية و الكينزية و النقدية).

الفصل الثاني: تطور
السياسة النقدية في الجزائر
ودورها في تحقيق الإستقرار
النقدي خلال الفترة 2001
– 2017

تمهيد:

إستحوذت السياسة النقدية على مكانة مهمة في الدول نظرا لدورها الفعال في التأثير على الوضع الاقتصادي، من خلال إدارة المعروض النقدي ومعالجة الإختلالات الاقتصادية، وفي الجزائر تطورت السياسة النقدية منذ الاستقلال على حسب الظروف والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي مرت بها البلاد، ويعد صدور قانون النقد والقرض فاصلا مهما في مسار السياسة النقدية في الجزائر، وقد مر بعدة تعديلات أهم ما تضمنته زيادة فعالية وكفاءة أدوات السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي من خلال التحكم في المعروض النقدي.

وفي هذا الفصل سنحاول تبيان فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي من خلال التطرق إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: واقع السياسة النقدية في الجزائر.

المبحث الثاني: أثر السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي خلال الفترة 2001-2017.

المبحث الأول: واقع السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة 2001-2017

مرت السياسة النقدية في الجزائر بعدة تطورات أهمها صدور قانون النقد والقرض، ولذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى دراسة واقع السياسة النقدية في إطار تعديلات قانون النقد والقرض، بالإضافة إلى تحليل تطور الأدوات المستخدمة من طرف السلطات النقدية.

المطلب الأول : السياسة النقدية في إطار تعديلات قانون النقد والقرض 10-90

لقد مرت السياسة النقدية في الجزائر بمرحلتين مختلفتين يفصل بينهما قانون النقد والقرض 10-90.

الفرع الأول: مسار السياسة النقدية قبل وبعد قانون النقد والقرض

- تميزت المرحلة الأولى التي كانت قبل صدور قانون النقد والقرض بما يلي:¹
- لم تكن السياسة النقدية ذات فاعلية ولم يكن لها تأثير بسبب ضعف الصرامة في تطبيقها،
- تدهور قيمة العملة النقدية،
- ضعف الاستثمارات الخارجية،
- انهيار الإيرادات الجبائية البترولية.

أما المرحلة الثانية تزامنت مع صدور قانون 10-90 المتعلق بقانون النقد والقرض المؤرخ في 14 أبريل 1990، والذي كان هدفه إبراز دور النقد والسياسة النقدية وإرجاع صلاحيات السلطات النقدية في تسيير النقد، وتميزت هذه المرحلة بدخول الاقتصاد الجزائري في مرحلة جديدة وذلك في إطار الانتقال من الاقتصاد المخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق، وتزامن ذلك مع ارتفاع في أسعار النفط، ولقد مر هذا القانون بعدة تعديلات وإصلاحات بهدف التأثير على مسار السياسة النقدية لجعلها تتلائم مع الظروف النقدية السائدة، والتي سنعرضها في العنصر الموالي.

الفرع الثاني: تعديلات قانون النقد والقرض

- بداية من سنة 2001 تم إجراء عدة تعديلات وإضافات في قانون النقد والقرض، وذلك لما استدعته الظروف الاقتصادية فالجزائر.
- إصدار الأمر رقم 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001 والذي يهدف لتعزيز استقلالية البنك المركزي، وذلك من خلال التعديل في الجوانب الإدارية لتسيير بنك الجزائر وذلك دون

¹ خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2013، ص310.

المساس بمحتوى القانون، والفصل بين مجلس النقد والقرض وبين مجلس إدارة بنك الجزائر وتنشيط أداة الاحتياطي الإجباري.

- التعليمية رقم 02-2002 المؤرخة في 11 أبريل 2002 في هذه الفترة لم تعد أداة الاحتياطي الإجباري لامتناس السيولة كافية لوحدها، لذلك تم بموجب هذه التعليمية إدخال أداة جديدة وهي استرجاع السيولة ل 7 أيام غرضها امتناس فائض السيولة.
- الأمر 11-03 المؤرخ في 26 أوت 2003 وأهم ما جاء به هو انخفاض معدل استقلالية السلطة النقدية، وخصوصية وضع الجهاز المصرفي الذي كان يعاني من الضعف والذي تزامن مع فضيحة بنك الخليفة، وتفشي ظاهرة اختلاس الأموال وإفلاس البنوك، وفي هذا الصدد صدرت تعليمية في نهاية 2005 لتفعيل الدور الرقابي لبنك الجزائر.¹
- القانون 01-04 الصادر في 04 مارس 2004 الخاص بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية والمقدر بـ 2.5 مليار دج للبنوك، و 500 مليون للمؤسسات المالية.
- القانون 04-2012 الصادر بتاريخ 04 مارس 2004 و المتعلق بشروط تكوين الاحتياطي الإجباري لدى بنك الجزائر و الذي يتراوح معدلة بين 0% و 15% كحد أقصى.
- القانون 03-04 الصادر بتاريخ 04 مارس 2004 والمتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية حيث من خلاله يلزم إيداع علاوة نسبية مقدرة ب 1% من إجمالي الودائع لدى صندوق الودائع المصرفية، بهدف تعويض المودعين في حال عدم إمكانية الحصول على ودائعهم.
- التعليمية رقم 04-05 المؤرخة في 14 جوان 2005 المتعلقة بتسهيل الودائع المغلة للفائدة، والتي يمكن أن تلجأ إليها المصارف عن طريق تشكيل ودائع لدى بنك الجزائر لمدة 24 ساعة، مقابل مكافأة بمعدل ثابت يعلن عنه بنك الجزائر مسبقاً و يتغير حسب تقلبات السوق و هيكل الودائع.
- التعليمية رقم 13-07 المؤرخة في 24 ديسمبر المعدلة والمتممة للتعليمية 04-02 المتعلقة بنظام الاحتياطات الإجبارية، حيث حدد معدل الاحتياطي الإجباري عند 8% من الوعاء المحدد، أما معدل مكافأة الاحتياطات الإجبارية حدد ب 0.75% طبقاً للتعليمية 02-08 المؤرخة في 11 مارس 2008 المعدلة للتعليمية 01-05، المتعلقة بنظام الاحتياطات الإجبارية.

¹ فريد بن طالبي، السياسة النقدي كأداة للإصلاح الاقتصادي في الدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة جديد الاقتصاد، العدد، 03 جوان 2008، ص 180.

- النظام رقم 02-09 المؤرخ في 26 ماي 2009 المتعلق بعمليات السياسة النقدية ووسائلها وإجراءاتها، حيث تم تعزيز الإطار العملياتي للسياسة النقدية.
- إصدار الأمر 04-10 المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل والمتمم للأمر 03-11 المتعلق بإصلاح إطار السياسة النقدية من خلال المحافظة على لاستقرار الأسعار كهدف صريح للسياسة النقدية مع ضرورة استهداف التضخم¹.
- التعديلات الصادرة على قانون النقد والقرض في سنة 2011م. قصد تطوير أكثر الإطار التنظيمي للاستقرار المالي، وفي تأقلم مع المعايير الجديدة لجنة بازل الدولية، وإصدار نظام يتعلق بتحديد وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة من طرف المجلس النقد والقرض في ماي 1900 يلزم البنوك معامل سيولة أدنى يجب احترامه، كما أصدر المجلس نظاما ثانيا، من أجل إرساء تطبيق أحسن لتسيير سيولة ومتابعة العمليات ما بين البنوك، وتحسين نوعية التقارير الاحترازية²، كما يساهم هذان الجهازان ويدعمان أدوات الإشراف والرقابة، في تعزيز أكثر لاستقرار وصلابة النظام المصرفي الجزائري كما يعملان على التنبؤ والمتابعة الدقيقة للسيولة المصرفية من طرف بنك الجزائر وهذا في إطار إدارته للسياسة النقدية.
- التعليمية رقم 02-2013 المؤرخة في 23 أفريل 2013 المعدلة للتعليمية 02-2004، بموجب هذه التعليمية تم رفع نسبة الاحتياطي الإجباري إلى 12٪.
- التعديلات الصادرة على قانون النقد والقرض في سنة 2017. بعد انخفاض أسعار المحروقات في السوق العالمية، شهدت الجزائر تراجع في إيراداتها المعتمد أساسا على المحروقات.³
- ولتمويل عجز الموازنة لجأت الجزائر إلى سياسة التيسير الكمي، والتي تسمح بطبع كتلة نقدية ليس لها مقابل لدى البنك المركزي، من أجل تمويل الموازنة العامة في الجزائر. وهذا بإصدار قانون النقد والقرض 17/10 المؤرخ في 11/10/2017، والذي يحتوي على مادة وحيدة وهي المادة 45 والتي تنص على أن يقوم البنك المركزي بشكل استثنائي ولمدة خمس سنوات بشراء مباشرة السندات المالية التي تصدرها الخزينة، من أجل المساهمة على وجه الخصوص في:

1. تغطية احتياجات تمويل الخزينة،

2. تمويل الدين العمومي الداخلي،

3. تمويل الصندوق الوطني لاستثمار.

¹ بنك الجزائر التقرير السنوي ، 2010، ص 172.

² زواوي فضيلة، وآخرون، أثر تعديلات قانون النقد والقرض على مسار إصلاح المنظومة البنكية الجزائرية 1990-2017، المجلد 5، العدد1، مجلة البحوث والدراسات التجارية، جامعة بومرداس، مارس 2021، ص85.

³ زواوي فضيلة، وآخرون، أثر تعديلات قانون النقد والقرض على مسار إصلاح المنظومة البنكية الجزائرية، مرجع سابق، ص85.

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية في الجزائر

شرعت السلطة النقدية في الجزائر في إصلاح أدوات السياسة النقدية، وذلك بتهيئتها تماشياً مع الحاجة التي يتطلبها الاقتصاد بالإضافة إلى تدعيمها بأدوات مستحدثة، وسنحاول عرض هذه الأدوات كالآتي:

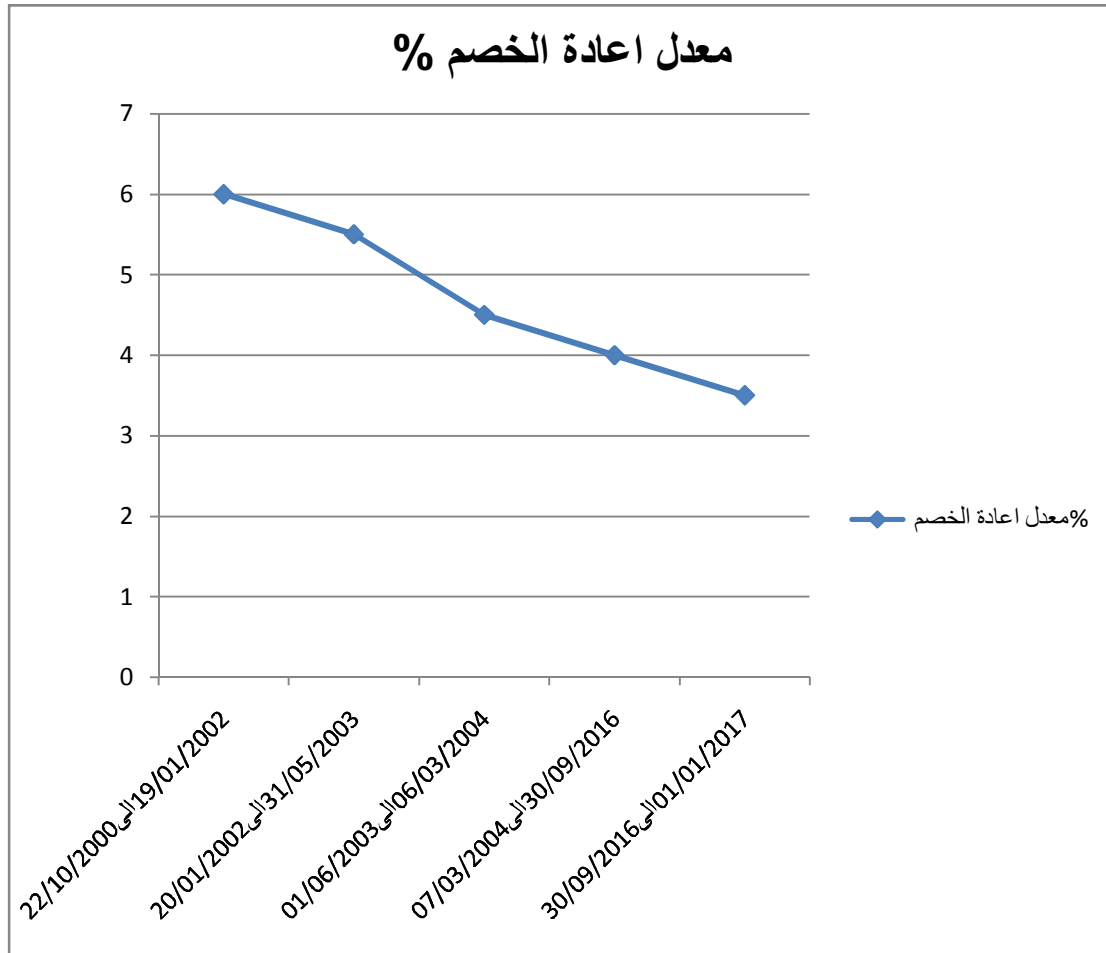
الفرع الأول: معدل إعادة الخصم

يعتبر من أهم أدوات السياسة النقدية، التي يستعملها البنك المركزي الجزائري بغرض التأثير في قدرة البنوك التجارية على منح القروض بالزيادة أو النقصان حيث كان بنك الجزائر قبل قانون النقد والقرض 90-10 يعامل القطاعات الاقتصادية وفق معيار المفاضلة في منح القروض بتطبيق معدل إعادة خصم خاص على كل قطاع، لكن منذ سنة 1992 تم تغييره بنظام التحديد الموحد لمعدل إعادة الخصم الذي يتم تغييره كل 12 شهر تقريبا، ويقوم مجلس النقد والقرض بوضع شروط وكيفيات لتحديده، وعند حاجة البنك التجاري إلى سيولة يقوم بموجب هذه الأداة بالرجوع للبنك المركزي والتنازل عن الأوراق التجارية، مقابل حصوله على سيولة وفي بداية كل سنة يقدم بنك الجزائر لمجلس النقد والقرض التوقعات المتعلقة بتطور المجاميع النقدية والقرض، ويقترح في نفس الوقت أدوات السياسة النقدية لتحقيق الهدف المحدد حسب الأهداف الوسيطة لبلوغ الهدف النهائي، وفي بداية كل ثلاثي يبرمج بنك الجزائر المبالغ الإجمالية القصوى التي تكون قابلة لإعادة الخصم والجدول التالي يوضح مراحل تطور معدل إعادة الخصم لدى بنك الجزائر من 2000 إلى 2017.

الجدول رقم (3) يمثل مراحل تطور معدل إعادة الخصم لدى بنك الجزائر من 2000 إلى 2017

الجدول رقم (3) يمثل مراحل تطور معدل إعادة الخصم لدى بنك الجزائر من 2000 إلى 2017		
المعدل %	إلى غاية	ابتداء من
6.00%	2002/01/19	2000/10/22
5.50%	2003/05/31	2002/01/20
4.50%	2004/03/06	2003/06/01
4.00%	2016/09/30	2004/03/07
3.50%	2017/01/01	2016/09/30
بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 59 بنك الجزائر ديسمبر 2022 ص 17		
بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 59 سبتمبر 2022 ص 17		

الشكل رقم (3) يمثل مراحل تطور معدل إعادة الخصم لدى بنك الجزائر من 2002 إلى 2017



من إعداد الطالبين باستخدام برنامج جداول Excel و بناءا على معطيات جدول تطور معدل إعادة الخصم

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل إعادة الخصم في انخفاض تدريجي، حيث كان يقدر بنسبة 6% سنة 2000 لينخفض إلى 5.5% سنة 2002، وذلك بسبب الوضع المالي الجيد لمستوى البنوك، والتي خفضت من اعتمادها على إعادة التمويل لدى بنك الجزائر حتى وقفت هذا الاعتماد نهائيا واستمر معدل إعادة الخصم بالانخفاض إلى 4.5% و 4% سنتي 2003 و 2004 وبقي هذا المعدل ثابتا إلى غاية 2016 ثم عاود الإنخفاض مرة أخرى في سنة 2017 ليصل إلى

3.50، ويعتبر هذا المؤشر جيدا حيث يدل على إستقرار معدلات التضخم عند مستويات دنيا، وعدم الاعتماد على إعادة التمويل لدى بنك الجزائر بسبب توفر سيولة و يعبر على فعالية هذه الأداة في هذه المرحلة.

الفرع الثاني: الإحتياطي الإجباري

تنص المادة 93 من قانون النقد والقرض 10/90 انه لا يجب أن يتخطى الإحتياطي الإجباري 28 %¹.

وفي سنة 1994 تم إصدار تعليمية رقم 16-94،² والتي تلزم البنوك والمؤسسات المالية بالاحتفاظ بمبلغ أدنى من الإحتياطات الإجبارية في شكل ودائع لدى البنك المركزي وتم تحديد معدل الإحتياطي الإجباري في هذه التعليمية بـ 2.5 % على مجموع العناصر المذكورة في المادة الثانية في هذه التعليمية، وبدأ تطبيقها بشكل فعلي في أفريل سنة 2001 وذلك تماشيا مع الإصلاحات التي طالت أدوات السياسة النقدية.

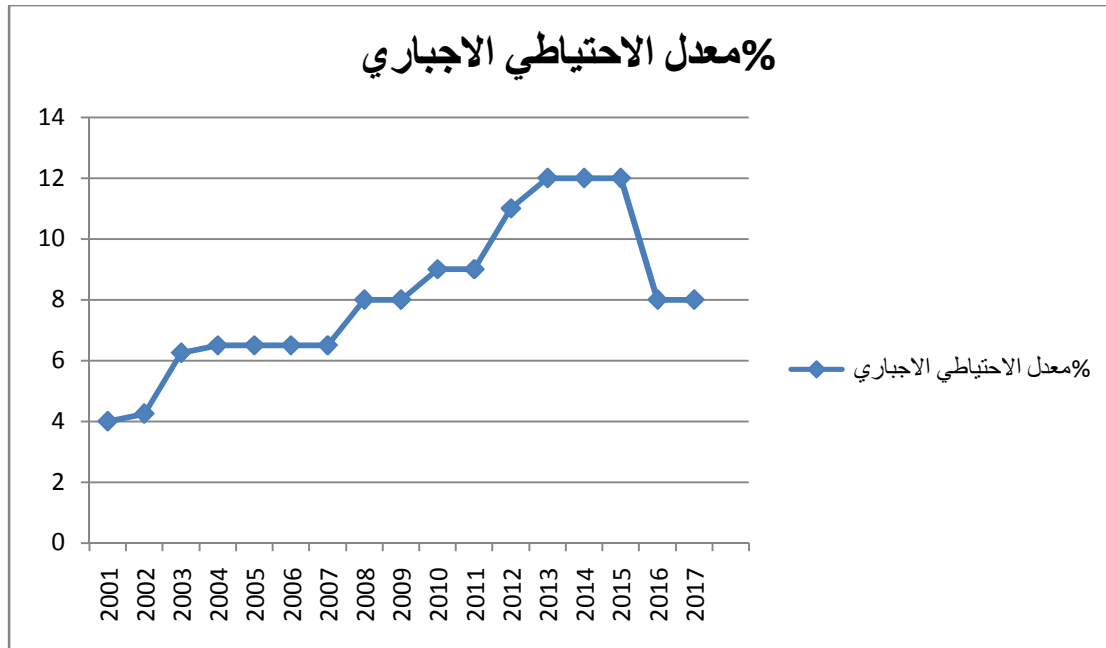
والجدول التالي يوضح تطور الإحتياطي الإجباري في الجزائر للفترة 2001-2017.

الجدول رقم (4) يمثل مراحل تطور معدل الإحتياطي الإجباري في الجزائر من 2001 إلى 2017									
السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل الإحتياطي الإجباري %	4	4.25	6.25	6.5	6.5	6.5	6.5	8	8
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	
معدل الإحتياطي الإجباري %	9	9	11	12	12	12	8	8	
بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 25 مارس 2014، ص 17 بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثية، مارس 2019، ص 17									

¹ طيبة عبد العزيز، بنك الجزائر في تعقيم تراكم احتياطات الصرف الأجنبي (2000-2010)، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 12، جامعة الشلف جوان 2014، ص 22.

² المادة 94 من قانون النقد والقرض 10-90.

الشكل رقم (4) يمثل مراحل تطور معدل الاحتياطي الإجباري في الجزائر من 2001 إلى 2017



من إعداد الطالبين باستخدام برنامج جداول Excel و بناءا على معطيات الجدول معدل الاحتياطي الإجباري

ولذلك نجد هذه النسبة انتقلت من 4% في فبراير 2001م إلى 4.25% في ديسمبر 2001. ونظرا لفائض السيولة المتحقق لدى المصارف بداية من 2002م قرر البنك المركزي رفع هذه النسبة إلى 6.25% وارتفعت بذلك الودائع المودعة تحت عنوان الاحتياطي الإلزامي إلى 122.6 مليار دينار في نهاية 2002 بعدما كانت عند مستوى 43 مليار دينار نهاية عام 2001م، وفي سنة 2004 تم رفعه من جديد إلى 6.5%، مما يبين أن البنك المركزي يريد الاستفادة من مزايا هذه الأداة وتفعيلها بشكل يجعلها ذات أهمية للتحكم في سيولة المصارف. وقد بقيت هذه النسبة بدون تغير خلال سنتي 2005 و 2006م وفي نهاية 2007 وبالتحديد في 24 ديسمبر ارتفع معدل الاحتياط القانوني إلى 8%، وبقيت عند هذه النسبة في 2008.

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة معدل الاحتياطي الإجباري في سنة 2001 كانت 4 % وقرر البنك المركزي رفع هذه النسبة سنتي 2002 و 2003 بمعدل 4.25 % و معدل 6.25 % على التوالي وذلك نظرا لارتفاع فائض السيولة لدى المصارف وارتفعت بذلك الودائع

المودعة تحت عنوان الاحتياطي الإجبار إلى 122.6 مليار دينار في نهاية سنة 2002 بعد ما كانت عند مستوى 43 مليار دينار، ثم ارتفعت نسبة الاحتياطي الإجباري إلى 6.5 سنة 2004 وذلك لان بنك الجزائر أعاد تحديد الإطار العملياتي للاحتياطات الإجبارية وفق النظام رقم 04-02 المؤرخ في مارس 2004 المحدد لشروط تكوين الاحتياطات الإجبارية الدنيا¹ مما يوضح أهمية وفعالية هذه الأداة بالنسبة للبنك المركزي للتحكم في سيولة المصارف² وبقيت النسبة بدون تغيير إلى نهاية سنة 2007، حيث ارتفعت النسبة إلى 8 % بموجب التعليمات رقم (07-13) المتعلقة بنظام الاحتياطي الإجباري، وذلك لتقليص فائض السيولة واستمر رفعها تدريجيا لتصل إلى نسبة 12 % سنة 2015 ليقرر البنك المركزي خفض نسبة الاحتياطي الإلزامي إلى 8 % وذلك في إطار تطبيق إجراءات الخاصة بمواجهة الأزمة المالية الحادة التي تمر بها البلاد فهذه الفترة نتيجة تراجع الحاد لأسعار المحروقات في الأسواق العالمية³، وبقيت هذا النسبة ثابتة إلى غاية سنة 2017 .

الفرع الثالث: عمليات السوق المفتوحة

تعتبر عمليات السوق المفتوحة إحدى الأدوات الكمية التي يستعملها بنك الجزائر والتي يقوم بموجبها بالتعامل في السوق الأوراق النقدية ببيع وشراء السندات العمومية والتي يكون تاريخ استحقاقها أقل من 6 شهور، وسندات خاصة قابلة للخصم، أو بهدف منح القروض وبحسب قانون 90-10 تم تحديد القيمة الإجمالية للسندات العمومية التي يمكن لبنك الجزائر أن يجريها على العمليات، بشرط ألا تتجاوز سقف 20% من الإيرادات العادية للدولة بالنسبة للسنة المالية السابقة، إلا أنه تم التخلي عن هذا السقف عند صدور الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض في المادة 54 منه، كما لا يسمح له بالتدخل في السوق الأولية للحصول على سندات الخزينة، وبالرغم من فعالية هذه الأداة إلا أنها لم تطبق إلا مرة واحدة بصفة تجريبية، ولم يتمكن بنك الجزائر من بيع سندات عمومية لامتناس فائض السيولة في السوق النقدية في سنة 2001، وفي سنة 2004 تم بذل جهود لاستخدام هذه الأداة النقدية بفعالية ورغم هذه الجهود ظلت عمليات السوق المفتوحة غير فعالة⁴.

¹ محمد لكصاسي، الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر، صندوق النقد العربي، 2004، ص 12.

² لحلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الاجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية دراسة تحليلية للاثار الاقتصادية لسياسة الصرف الاجنبي، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع بيروت لبنان 2010، ص 278.

³ عبد الوهاب وكرواح بنك الجزائر يقرر خفض الاحتياطي الإلزامي للبنوك لتوفير السيولة مستخرج من موقع

aljazairalyoum.dz تاريخ الولوج إلى الموقع 2023/04/13، 13:22.

⁴ المادة (41) من الأمر (03-11).

الفرع الرابع: أداة استرجاع السيولة

قام بنك الجزائر بشكل خاص بتعزيز الوسائل غير المباشرة للسياسة النقدية منذ بداية سنة 2002 وهو التاريخ الذي صادف مع ظهور فائض السيولة على السوق النقدي، واستعمل بنك الجزائر وسائل جديدة لامتصاص فائض السيولة، وتتمثل في استرجاع السيولة لسبعة (07) أيام منذ أفريل 2002 التعليمية رقم 2002-02 المؤرخة في 11 أفريل 2002، والاسترجاع لثلاث (3) أشهر المدرجة في أوت 2005.¹

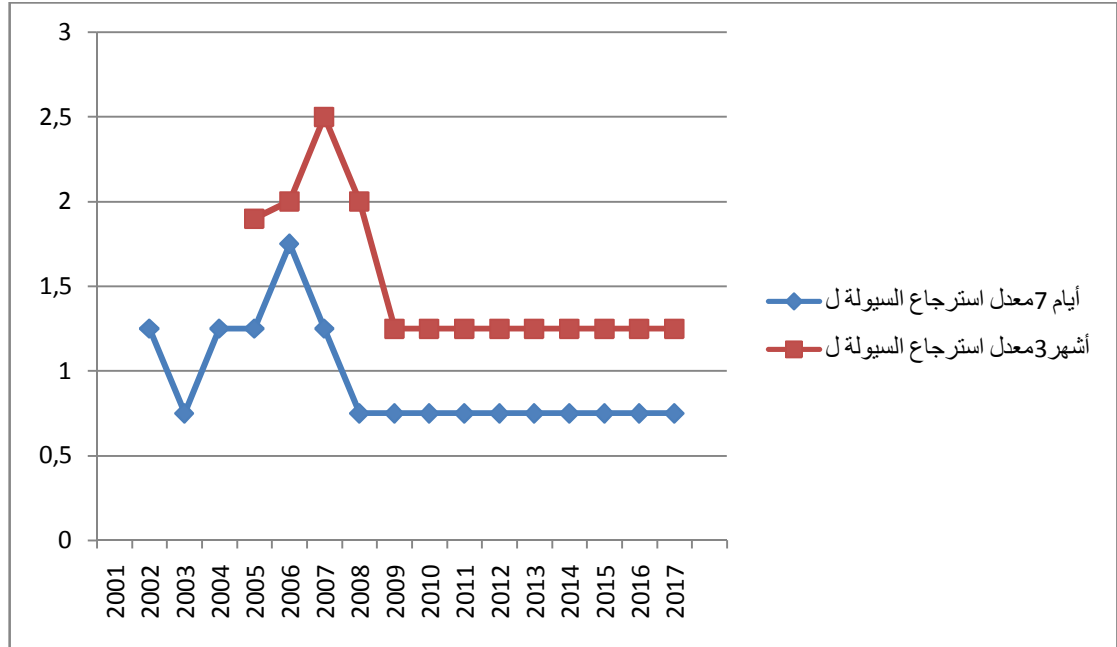
والجدول التالي يوضح مراحل تطور أداة استرجاع السيولة بنك الجزائر

جدول رقم (5) يمثل مراحل تطور معدل أداة استرجاع السيولة لدى بنك الجزائر من 2002 إلى 2017

جدول رقم (5) يمثل مراحل تطور معدل أداة استرجاع السيولة لدى بنك الجزائر من 2002 إلى 2017						
السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006
معدل استرجاع السيولة ل7 أيام %	-	1.25	0.75	1.25	1.25	1.75
معدل استرجاع السيولة ل3 أشهر %	-	-	-	-	1.9	2.0
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012
معدل استرجاع السيولة ل7 أيام %	1.25	0.75	0.75	0.75	0.75	0.75
معدل استرجاع السيولة ل3 أشهر %	2.5	2.0	1.25	1.25	1.25	1.25
السنة	2013	2014	2015	2016	2017	
معدل استرجاع السيولة ل7 أيام %	0.75	0.75	0.75	0.75	0.75	
معدل استرجاع السيولة ل3 أشهر %	1.25	1.25	1.25	1.25	1.25	
بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 59 سبتمبر 2022 ص17						

¹ بنك الجزائر التقرير السنوي لسنة 2010، 2011، صفحة (155).

الشكل رقم (5) يمثل مراحل تطور معدل أداة استرجاع السيولة لدى بنك الجزائر من 2002 إلى 2017



من إعداد الطالبين: برنامج جداول Excel و بناءا على معطيات الجدول معدل أداة استرجاع السيولة لدى بنك الجزائر من 2002 إلى 2017

من الجدول نلاحظ انخفاض معدل استرجاع السيولة لسبعة أيام من 1.25% سنة 2002 إلى 0.75% سنة 2003 ثم ارتفعت الى 1.25% سنة 2004 وبقيت هذه النسبة ثابتة للسنة التالية ثم ترتفع النسبة الى 1.75% سنة 2006 ثم تنخفض ل 1.25% سنة 2007 وكذلك انخفضت في سنة 2008 لتصل إلى 0.75% وتبقى هذه النسبة ثابتة إلى سنة 2017. أما بالنسبة لمعدل استرجاع السيولة ل 3 أشهر فنلاحظ ارتفاع هذه النسبة منذ بداية تفعيلها وذلك من 1.9% سنة 2005 إلى 2% سنة 2006 وكذلك إلى 2.5% سنة 2007 ثم انخفضت سنة 2008 إلى 2% وبقيت هذه النسبة ثابتة الى غاية سنة 2017. وعلى وجه الخصوص يسمح معدل الاسترجاع لثلاث أشهر بامتصاص الأموال القابلة للإقراض في السوق النقدية بين المصارف والتي تعتبر مستقرة نسبيا.¹

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، ص 148.

المبحث الثاني: أثر السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي و تحقيق الإستقرار النقدي خلال الفترة 2001 - 2017

يعتبر التحكم في المعروض النقدي وتحقيق الاستقرار النقدي أكبر هاجس للسلطات النقدية في الدول النامية، لأنه يدل على استقرار الاقتصاد لذلك يسعى بنك الجزائر لتحقيقه باستخدام أدوات السياسة النقدية.

المطلب الأول: تطور الكتلة النقدية ومقالاتها خلال الفترة 2001 - 2017

في هذا المطلب سنحاول التطرق إلى تحليل تطور الكتلة النقدية وتحليل تطور مقالاتها في الجزائر، وذلك لمعرفة مدى تحكم السلطات النقدية في ضبطها.

الفرع الأول: تطور الكتلة النقدية

تعرف الكتلة النقدية بأنها مجموعة النقود المتداولة في أي اقتصاد، وفي الجزائر تتكون الكتلة النقدية من العناصر التالية:¹

أ - **النقود الورقية:** والتي تتمثل في تداول النقود الورقية من بنكنوت وقطع نقدية، وتعتبر من المكونات الأساسية للكتلة النقدية في الجزائر.

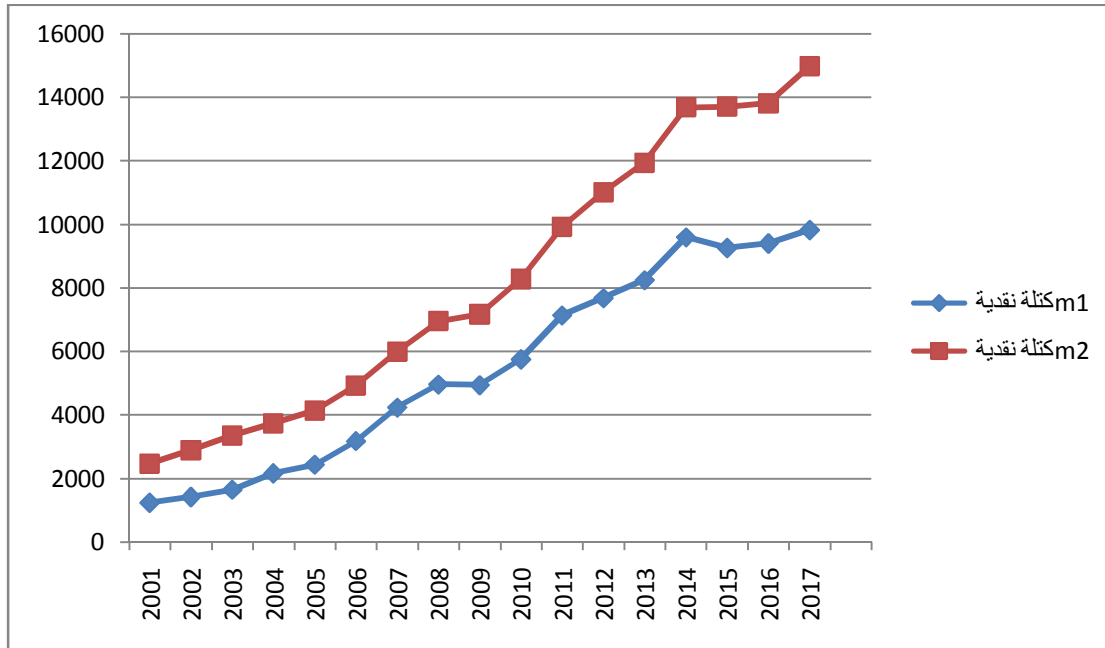
ب - **النقود الكتابية:** تتمثل في الودائع تحت الطلب لدى البنوك التجارية وودائع مراكز الحساب الجاري وصناديق التوفير والأموال الخاصة المودعة لدى الخزينة، والتي تتداول عن طريق الكتابة من حساب بنك إلى حساب بنك آخر.

ت - **أشباه النقود:** وتشمل الودائع لأجل لدى البنوك التجارية، والودائع الخاصة المسيرة من قبل مؤسسات القرض والتي تمثل الأموال الموظفة للأعوان الاقتصادية، فهي تشكل ما يسمى بالسيولة المحلية M2 .

¹ ابن سعيد أمين، إلى التغيرات في كمية النقود على المستوى العام للاشعار دراسة حالة الجزائر 1970-2004، مذكرة ماجستير، جامعة نامار، 2006، ص 14.

الجدول رقم (6) يمثل تطور الكتلة النقدية في الجزائر						
السنوات	النقود الورقية	النقود الكتابية	الكتلة النقدية M1	أشباه النقود	الكتلة النقدية M2	معدل نمو M2 %
2001	577.2	651.3	1238.5	1235.0	2473.5	22.3
2002	664.7	751.6	1416.3	1485.2	2901.5	17.3
2003	781.3	862.1	1643.5	1656.0	3354.44	15.6
2004	874.3	1291.3	2165.7	1478.7	3738.03	11.4
2005	921.0	1516.5	2437.5	1632.9	4146.9	10.9
2006	1081.4	2096.4	3177.8	1649.8	4933.7	18.9
2007	1284.5	2942.1	4233.6	1761.0	5994.6	21.5
2008	1540.0	3424.9	4964.9	1991.0	6955.9	16.3
2009	1829.3	3120.5	4944.2	2228.9	7173.1	3.12
2010	2098.6	3539.8	5756.4	2524.3	8280.7	15.44
2011	2571.5	4570.2	7141.7	2787.5	9929.18	19.9
2012	2952.3	4885.2	7681.5	3333.6	11013.3	10.9
2013	3204.0	4861.5	8249.8	3691.7	11941.5	8.42
2014	3658.9	5944.1	9603.0	4083.7	13686.7	14.61
2015	4108.1	3908.5	9261.1	4443.4	13704.5	0.13
2016	4497.2	3745.4	9407	4409.3	13816.3	0.81
2017	4661.7	3908.4	9827.7	4457.8	14974.6	8.38
بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 32-05 2008-2015 ص 11 بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 39 سبتمبر 2017 ص 11						

الشكل رقم (6) يمثل تطور الكتلة النقدية في الجزائر



من إعداد الطالبين : برنامج جداول Excel و بناءا على معطيات الجدول تطور الكتلة النقدية

نلاحظ خلال فترة الدراسة 2001-2017 ارتفاعا مستمرا في كتلة النقدية M 2 حيث انتقلت M 2 من 2473.50 مليار دج سنة 2001 إلى 2901.53 مليار دج سنة 2002 بزيادة قدرها 17.3 % ونفسر ذلك بسبب زيادة في قيمة صافي الأرصدة الخارجية، واستمرت فالنمو بمعدل منخفض إلى سنة 2004 حيث بلغت الكتلة النقدية M2 3738.03 بمعدل نمو يقدر بـ 11.44 % ويعود سبب هذا التراجع في النمو إلى التراكم المتزايد للادخار المالي لمؤسسات قطاع المحروقات ثم في سنة 2005 بلغت الكتلة النقدية M 2 قيمة 4146.9 مليار دج بمعدل نمو 10.9 % واستمرت بالنمو بمعدل مرتفع إلى سنة 2007 حيث بلغت الكتلة النقدية M 2 قيمة 5994.6 مليار دج بمعدل نمو 21.5 % ويمكن تفسير ذلك بسبب ارتفاع صافي الموجودات الخارجية وانخفاض معدل النمو الكتلة النقدية سنة 2008 ليبلغ معدل 16.0 % بمقدار 6955.9 وفي سنة 2009 بلغت الكتلة النقدية M 2 مقدار 7173.1 مليار دج بمعدل نمو 3.12 % وهذا الانخفاض بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية. ثم عاد ارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية ليبلغ 19.9 % لمقدار 9929.18 سنة 2011 ثم انخفض معدل النمو الكتلة النقدية ليصل في سنة 2013 إلى نسبة 8.42 % بمقدار 11941.5 مليار دج، ليعود ارتفاع معدل النمو الكتلة النقدية سنة 2014 ليبلغ نسبة 14.61 % وفي سني 2015 و 2016 عرف معدل نمو الكتلة النقدية انخفاضا حاد ليبلغ 0.13 % و 0.81 % بمقدار

13704.5 مليار دج و13816.3 مليار دج على التوالي، ويعود هذا لانخفاض إيرادات قطاع المحروقات وذلك بسبب وتراجع أسعار النفط مما يؤدي الانخفاض في الموجودات الصافية الأجنبية وفي سنة 2017 زادت الكتلة بمعدل 8.38 % لتبلغ مقدار 14974.6 مليار دج وهذا ناتج عن الارتفاع في الأرصدة النقدية عن الارتفاع القوي للودائع تحت طلب على مستوى المصارف.

الفرع الثاني: تطور مقابلات الكتلة النقدية

إن تغطية الكتلة النقدية تعتبر دين على مؤسسة الإصدار ولا يحق للبنك المركزي أن يطبع النقود إلا من خلال وجود هذه العناصر الآتية (صافي الأصول الخارجية - القروض المقدمة للاقتصاد - القروض الموجهة للدولة).

وفيما يلي جدول يوضح تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر

جدول رقم (7) يمثل تطور مقابلات الكتلة النقدية			
السنوات	قروض للدولة	قروض للاقتصاد	صافي الموجودات الخارجية
2001	569.7	1078.4	1310.8
2002	578.6	1266.8	1755.7
2003	432.4	1380.2	2342.6
2004	-20.6	1535.0	3119.2
2005	933.2	1779.8	4179.7
2006	1304.1	1905.4	5515.0
2007	-2193.1	2205.2	7415.5
2008	-3627.3	2615.5	10246.9
2009	-3488.9	3086.5	10885.7
2010	-3510.9	3268.1	11996.5
2011	-3406.6	3726.5	13922.4
2012	-3334.0	4287.6	14940.0
2013	-3235.4	5156.3	15225.2
2014	-1992.3	6504.6	15734.5
2015	567.5	7277.2	15375.4
2016	2682.2	7909.9	12596.0
2017	4691.9	8880.0	11227.4

تحليل مقابلات الكتلة النقدية:

صافي الأصول الخارجية: هو ما تملكه الدولة من سبائك الذهب والعملات الأجنبية الحرة للتداول وكذلك إيرادات صادرات السلع والخدمات والمداخيل الصافية لرؤوس الأموال، وتحويلات الأشخاص إلى الداخل ومصدر الأصول الخارجية في الجزائر مرتبط بإيرادات المحروقات، وهو ما يجعل احتياطات الصرف الرسمية التي يملكها بنك الجزائر تشكل المصدر الأول للتوسع النقدي.

ومن خلال الجدول نلاحظ تزايدا كبيرا من سنة 2001 إلى 2014 في صافي الموجودات الخارجية وذلك لارتباطه الكبير بأسعار المحروقات بحيث في 2014 إلى 15743.5 مليار دج مقارنة بسنة 2001 بحيث كان يقدر 1310.8.

وفي سنة 2009 تراجعت نسبة الزيادة وذلك بسبب تأثير الأزمة المالية العالمية على أسعار المحروقات، وقد احتل هذا المجمع مكانة جد معتبرة في الوضعية النقدية الإجمالية لأهمية ووضعية الموجودات الخارجية كضمان للنقود في الاقتصاد الوطني وذلك ابتداء من سنة 2015 وفي سنتي 2016 و 2017 شهد صافي الموجودات انخفاضا ليصل إلى 12596.0 مليار دج و 11227.4 مليار دج على التوالي وهذا راجع إلى انخفاض سعر صرف الدينار مقابل الدولار.¹

القروض المقدمة للاقتصاد:

هي القروض التي يقدمها بنك الجزائر إلى البنوك التجارية لتلبية متطلباتهم من السيولة النقدية وذلك من خلال القيام بإعادة خصم الأوراق التجارية المقدمة من طرف البنوك التجارية لقاء تعاملها مع الأعوان الاقتصاديين غير الماليين لبنك الجزائر بصفته الملجأ الأخير للإقراض، والقروض التي تمنحها البنوك التجارية للأعوان الاقتصاديين.

نلاحظ من خلال الجدول أن القروض الموجهة للاقتصاد في ارتفاع مستمر حيث انتقلت من 1078.4 مليار سنة 2001 إلى 1905.4 سنة 2006، حيث كانت السيولة الفائضة لدى البنوك تؤدي إلى زيادة حجم القروض المقدمة للاقتصاد، واستمر حجم القروض في الارتفاع ويمكن تحديد العلاقة بين السياسة النقدية وتمويل الاقتصاد عن طريق المضاعف النقدي وهذا الأخير هو العلاقة بين النقود الأساسية التي يصدرها بنك الجزائر والكتلة النقدية. واستمرت حيوية قروض الاقتصاد لتبلغ 8880.0 مليار دج سنة 2017 وهذا ما يؤكد على انتعاش الاقتصاد الجزائري.²

¹ قشام اسماعيل، عباس خديجة، دراسة تحليلية تقييمية لدور السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)، العدد 02، المجلد 11، مجلة الاقتصاد الصناعي (خزانتك)، سنة 2021، ص 63.

² رسول حميد، العولمة وضرورة تفعيل السياسة النقدية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 119.

القروض الموجهة للدولة:

تمثل جانب من مكونات الغطاء النقدي للكتلة النقدية، فعندما تكون الخزينة أمام نفقات فتلجأ إلى المصرف المركزي يمنحها تسبيقات أو تفرض على البنوك التجارية الاكتتاب في سندات الخزينة.

نلاحظ من خلال الجدول أن هذه القروض ارتفعت من 2001 إلى 2002 وذلك من 569.7 إلى 578.6 مليار دج ثم انخفضت سنة 2004 إلى 20.6- مليار دج ثم استمرت في الانخفاض إلى سنة 2014 لتبلغ 1992.3- مليار دج حيث في هذه الفترة قل الاعتماد على القروض المقدمة من قبل الجهاز المصرفي للخزينة وبذلك أصبحت الخزينة العمومية دائنا فهي بذلك لا تشكل جزءا من الكتلة النقدية وبعد انخفاض أسعار النفط عرفت الفترة 2015/2017 تطور جديد حيث لجئت الخزينة العمومية إلى الاقتراض من الجهاز المصرفي حيث كان اقتراضها في سنة 2017 بمبلغ 4691.9 مليار دج.¹

¹ قشام إسماعيل، عباس خديجة، دراسة تحليلية تقييمية لدور السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)، مرجع سابق، ص64.

المطلب الثاني: تحليل تطور الإستقرار النقدي في الجزائر بإتباع النموذج الرياضي (معامل الإستقرار النقدي) خلال الفترة 2001 - 2017

سنحاول في هذا المطلب إبراز مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي، وذلك من خلال تحليل معامل الاستقرار النقدي CSM ومحدداته.

الفرع الأول: مفهوم معامل الإستقرار النقدي CSM

هناك عدة مؤشرات للتحقق من الاستقرار النقدي ومن أبرزها تحقيق الاستقرار في الأسعار واستقرار سعر الصرف، بالإضافة إلى هذه المؤشرات يوجد معامل لقياس الاستقرار النقدي.

تعريف معامل الإستقرار النقدي:

هو مقياس ذو طبيعة تركيبية لقياس أبعاد العملية التضخمية في اقتصاد ما وهذا بالاستناد إلى بعض تحليلات نظرية كمية النقود التي تنص على أن الزيادة في كمية النقود إذا لم تتناسب مع الزيادة المتحققة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، فإن ذلك يتسبب في التضخم.¹ وتتمحور فكرته في أن يكون مستوى الكتلة النقدية مقاربا لمستوى إجمالي الناتج الداخلي الخام، حيث يمثل التغير في الكتلة النقدية مقابل التغير في إجمالي الناتج الداخلي الخام وتعرف بالمعادلة التالية:

$$CSM = (M / \Delta M) / (Y / \Delta Y)$$

حيث أن:

- CSM يمثل معامل الاستقرار النقدي،

- $M / \Delta M$ يمثل التغير في الكتلة النقدية،

- $Y / \Delta Y$ يمثل التغير في إجمالي الناتج الداخلي.

عند القيام بتحليل النتيجة نرجع إلى الحالات التالية:²

1 - $CSM = 1$ فإن الاقتصاد في حالة استقرار نقدي أي هناك توازن بين الكتلة النقدية وإجمالي الناتج الداخلي الخام،

2 - إذا كان $CSM > 1$ فإنه يدل على وجود تضخم،

3 - إذا كان $CSM < 1$ فإن الاقتصاد في حالة انكماش.

¹ مصطفى النشرتي، السياسة النقدية والمصرفية، دار النهضة العربية القاهرة، 2003، ص120.

² موساوي سليم، "أثر التمويل عن طريق الائتمان المصرفي على الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 1990-2013"، مجلة معارف، قسم علوم اقتصادية، جامعة البويرة الجزائر، السنة العاشرة، العدد 19، ديسمبر 2015، ص316.

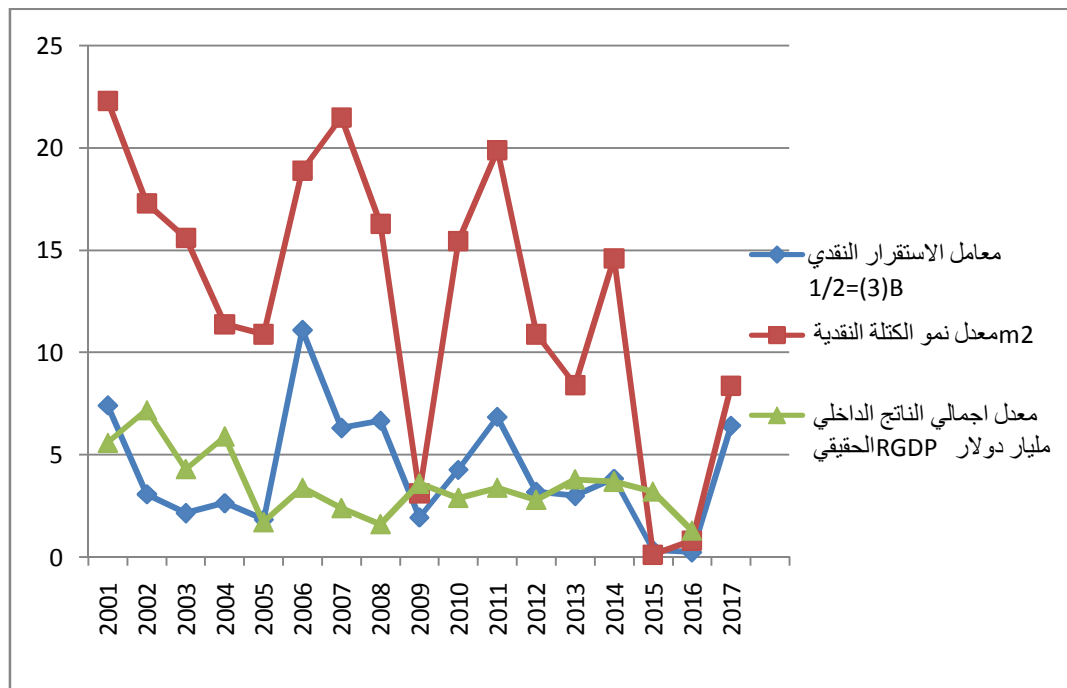
الفرع الثاني: تحليل فعالية السياسة النقدية بإستخدام معامل الإستقرار النقدي

لتحليل تطور معامل الإستقرار النقدي يمكننا الاستعانة بالجدول الآتي الذي يمثل تطور معامل الاستقرار النقدي .

جدول رقم (8) يمثل تطور معامل الاستقرار النقدي ومحدداته خلال الفترة 2001-2017

جدول رقم (8) يمثل تطور معامل الاستقرار النقدي ومحدداته خلال الفترة 2001-2017				
السنوات	اجمالي الناتج الداخلي الحقيقي RGDP مليار دولار	معدل نمو اجمالي الناتج (1) %ARGDP	معدل نمو الكتلة النقدية (2) %	معامل الاستقرار النقدي =2/1 CSM
2001	10750	3	22.3	7.43
2002	11350	5.6	17.3	3.08
2003	12170	7.2	15.6	2.16
2004	12690	4.3	11.4	2.65
2005	13440	5.9	10.9	1.84
2006	13670	1.7	18.9	11.11
2007	14130	3.4	21.5	6.32
2008	14470	2.4	16.3	6.67
2009	14710	1.6	3.12	1.95
2010	15230	3.6	15.44	4.28
2011	15680	2.9	19.9	6.86
2012	16210	3.4	10.9	3.20
2013	16660	2.8	8.42	3
2014	17380	3.8	14.61	3.84
2015	17940	3.7	0.13	0.35
2016	18510	3.2	0.81	0.25
2017	18750	1.3	8.38	6.44
قاعدة بيانات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/indicator/FM.LBL.BMNY.ZG?locations=DZ				

الشكل رقم (7) يمثل تطور معامل الاستقرار النقدي ومحدداته خلال الفترة 2001-2017



من إعداد الطالبين : برنامج جداول Excel و بناءا على معطيات الجدول تطور الكتلة النقدية

من خلال الشكل نلاحظ انه في الفترة من 2001 إلى 2004 تراوح معامل الاستقرار النقدي من $CSM = 2.16$ و $CSM = 7.43$ ، أي هناك حالة عدم استقرار نقدي ولكن بنسبة قليلة خاصة في 3 سنوات الأخيرة وهذا راجع لكون الضغوط التضخمية ليست كبيرة أما في سنة 2005 فنلاحظ إن قيمة لاستقرار قريبة من 1 حيث سجلت قيمة $CSM = 1.84$. أي انه توجد حالة استقرار نقدي، مما يدل أن النمو في إجمالي الناتج الحقيقي سجل ارتفاعا وهذا بسبب ارتفاع أسعار البترول 54.6 دولار للبرميل¹.

ومنه إرتفع احتياطي الصرف الأجنبي إلى 56.18 مليار دولار مما ساهم في توفير سيولة في الاقتصاد الوطني وبالتالي ارتفاع فالكثلة النقدية ويعود هذا الاستقرار. من خلال استخدام السياسة النقدية لأدواتها لضبط الكتلة النقدية المرتفعة التي ليس لها مقابل حقيقي في إجمالي الناتج المحلي

¹ بلقاسم لطيفة، عياش زبير، مساهمة السياسة النقدية والمالية في النشاط الاقتصادي ، مجلة الدراسات الاقتصادية ، مجلد 4 العدد 3، ديسمبر 2011، ص 266.

من خلال الرفع من معدل الاحتياطي الإجباري لسحب جزء من السيولة من البنوك، وكذلك إدخال. الأداة الجديدة (تسهيله الودائع المغلة للفائدة) بداية من سنة 2005 والتي كان فضل دور فعال في امتصاص السيولة خارج الجهاز المصرفي والذي نتج عنه تراجع في نسبة نمو الكتلة النقدية إلى 10.9 % مقارنة بالسنوات السابقة واستمرت حالة عدم الاستقرار النقدي إلى غاية سنة 2009، حيث اقترب معامل الاستقرار النقدي من 1 ليسجل $CSM = 1.95$. وهذا بسبب تداعيات الأزمة المالية 2008 على أسعار البترول بالانخفاض ليؤدي ذلك لانخفاض احتياطات الصرف.¹ والذي نتج عنه تراجع في نسبة نمو الكتلة النقدية حيث وصلت إلى 3.12 % لتكون قريبة من معدل نمو إجمالي الناتج الداخلي الخام الحقيقي الذي بلغ نسبة 1.60 %.

وتميزت هذه الفترة بانخفاض معدلات التضخم وذلك بسبب التعديلات الهيكلية التي قامت بها الدولة بالإضافة إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية.² هذا من جهة ومن جهة أخرى استحداث أدوات السياسة النقدية الغير المباشرة بداية من سنة 2002 التي كان لها دور في تخفيض السيولة وبالتالي التحكم في الكتلة النقدية.

وفي الفترة من 2010 إلى غاية 2014 تميزت بحالة عدم استقرار نقدي حيث تراوح معامل استقرار النقدي بين 3 % و 7 %، حيث سجلت الكتلة النقدية معدلات نمو يفوق معدلات نمو إجمالي الناتج الداخلي الخام الحقيقي وذلك بالرغم من الرفع من احتياطي الإجباري سنة 2014 ليلعب 12 % بالإضافة لتطبيق أدوات امتصاص السيولة إلا أنها لم تكن فعالة في ضبط الكتلة النقدية، والتي سجلت نموا مرتفعا خاصة في سنة 2011 بنسبة 19.90 % والذي ليس مقابل حقيقي، وبالتالي لم تتمكن هذه الأدوات من المساهمة في تحقيق الاستقرار النقدي.

وفي سنتي 2015 و 2016 بلغ معامل الاستقرار النقدي $B = 0.35$ و $CSM = 0.25$ على التوالي، وهي قيمة قريبة جدا من الواحد مما يعني أن هذه المرحلة تميزت باستقرار نقدي حيث نلاحظ فهاتين السنين أن نمو إجمالي الناتج الداخلي الحقيقي يفوق نسبة نمو الكتلة النقدية والتي بلغت في سنتي 2015 و 2016 نسبة 0.13 % و 0.81 % على التوالي، ونفسر ذلك لتأثير الأزمة البترولية لسنة 2014³ على إحتياطات الصرف الأجنبية حيث تراجعت هذه الأخيرة لتبلغ 179 مليار دولار سنة 2014 و 153.9 مليار دولار سنة 2015 ليتدخل بنك الجزائر بتخفيض أداة إعادة الخصم إلى 3.5 % من أجل تحفيز البنوك التجارية لإعادة خصم أوراقها التجارية لديه للحصول على السيولة بالإضافة إلى تخفيض الاحتياطي الإجباري إلى 8 % سنة 2016 وفي هذه السنة تم توقف عن استخدام أدوات استرجاع السيولة، وقد ساهمت هذه الإجراءات في تخفيض الكتلة النقدية، ومنه نستنتج أن أدوات السياسة النقدية كانت فعالة في تحقيق الاستقرار النقدي، وبالرغم من ذلك نلاحظ ارتفاع في معدلات التضخم سنتي 2015

¹ لهشمي عبد الكامل، خطاب موراد، اثر السياسة النقدية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الجزائر، دراسة تحليلية للفترة

2000-2019 العدد 2، المجلد 10 السنة 2021، ص 577.

² بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2015، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص 58.

³ سامية عزازي، عبد الرحمان بن سعد، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-

2020، العدد 2، المجلد 5، سنة 2022، ص 317.

و2016 إلى 4.8 % و 6.4 % على التوالي ويفسر هذا الارتفاع حسب ما جاء في التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2016 بأن السبب ليس له علاقة بالتضخم المستورد بل يعود إلى سوء تنظيم الأسواق التنافسية.¹

وفي سنة 2017 نلاحظ تسجيل حالة عدم الاستقرار النقدي حيث بلغ معدل الاستقرار النقدي إلى $CSM = 6.44$ حيث فاق معدل نمو في الكتلة النقدية نمو في إجمالي الناتج الداخلي الخام الحقيقي، ليقوم بنك الجزائر بتخفيض الاحتياطي الإلزامي إلى 4 % وكذلك إدراج أداة التيسير الكمي في سنة 2017 التي تعمل على ضخ السيولة في الاقتصاد، وهذا ما أدى إلى زيادة نمو الكتلة النقدية.

ومنه نستنتج إن أدوات السياسة النقدية الغير المباشرة لم تستطع تحقيق الاستقرار النقدي على المستوى المتوسط والبعيد، كون الاقتصاد الوطني يعتبر اقتصاد ريعي فهو يعتمد بنسبة كبيرة على صادرات البترول حيث أن إي تأثير سلبي على أسعار البترول فهو ينعكس على بالسلب على الاقتصاد الوطني.

¹ سامية عزازي، عبد الرحمان بن سعد، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020، مرجع سابق، ص 317.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل حاولنا التطرق إلى مسار السياسة النقدية في الجزائر في إطار تعديلات قانون النقد والقرض، وإلى تطور أدوات السياسة النقدية، وكذلك إلى تبيان فعالية السياسة النقدية في إدارة المعروض النقدي لتحقيق الاستقرار النقدي، وذلك من خلال تحليل تطور تطورات الكتلة النقدية ومعامل الاستقرار النقدي في الجزائر وتوصلنا إلى النتائج التالية:

- ساهمت التعديلات التي مست قانون النقد والقرض في تطوير الإطار العملياتي للسياسة النقدية، وتوضيح هدفها وزيادة كفاءة أدواتها ومن بين تلك التعديلات (النظام 02-09 والامر 04-10).

- عرفت أدوات السياسة النقدية كالاحتياطي الإجباري وإعادة الخصم تطورا خلال فترة الدراسة وتم دعمها باستحداث أدوات جديدة لامتناس السيولة كأداة استرجاع السيولة.

- يتبين لنا تحليل تطور معامل الاستقرار النقدي في الجزائر ومحدداته (الكتلة نقدية- الناتج المحلي) خلال فترة الدراسة، وأن أدوات السياسة النقدية لم تكن فعالة في تحقيق الاستقرار النقدي في معظمها بخلاف سنوات 2005 و 2015 و 2016، وذلك يرجع لعدم فعاليتها بشكل جيد، وكذلك إلى كون الاقتصاد ريعي يعتمد على صادرات النفط وتأثره بالأزمات الخارجية.

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة موضوع: "فعالية السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي وتحقيق النقدي في الجزائر خلال 2001-2017"، حيث كان هدفنا من هذه الدراسة إبراز مدى تأثير وتحكم السياسة النقدية في المعروض النقدي وتحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر، ولتحقيق هذا الهدف اتبعنا دراسة تحليلية تقييمية لتطور السياسة النقدية في الجزائر وتطور الكتلة النقدية وكذلك تحليل تطور معامل الاستقرار النقدي ومحدداته (إجمالي الناتج المحلي الخام والكتلة النقدية).

حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى الجوانب النظرية للسياسة النقدية، مفهومها وإلى مختلف أدواتها وأهدافها وإلى مفهوم المعروض النقدي ومفهوم الاستقرار النقدي ومدى فعالية السياسة النقدية في نظر مختلف المدارس الاقتصادية، وكذلك تطرقنا إلى بعض الدراسات التي تناولت هذا الموضوع أما الفصل الثاني فخصصناه لمسار السياسة النقدية بإطار تعديلات قانون النقد والقرض خلال فترة 2001-2017 وتحليل تطور أدوات السياسة النقدية المستخدمة من طرف بنك الجزائر، وإلى تحليل المعروض النقدي ومعامل الاستقرار النقدي في الجزائر.

إختبار الفرضيات:

- بالنسبة للفرضية الأولى تعتبر محققة، لأن السياسة النقدية المطبقة من طرف البنك المركزي استطاعت تحقيق الاستقرار النقدي في السنوات التالية 2005-2015 - 2016- بالنسبة
- للفرضية الثانية تعتبر محققة، حيث ساهم رفع معدل الاحتياطي الإلزامي إلى 6.5٪ من طرف بنك الجزائر سنة 2005 في تخفيض السيولة لدى المصارف، وأدى ذلك إلى انخفاض الكتلة النقدية من 11.4٪ سنة 2004 إلى 10.9٪ سنة 2005.
- بالنسبة للفرضية الثالثة تعتبر محققة، حيث قام بنك الجزائر بتطبيق إدارة السوق المفتوحة مرة واحدة بصفة تجريبية في سنة 2001 ولم يتمكن من بيع السندات العمومية لامتناس فائض السيولة في السوق النقدية، ورغم الجهود المبذولة في سنة 2004 لاستخدام هذه الأداة بفعالية إلا أنها ظلت غير فعالة.

نتائج الجانب النظري:

- السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات التي تحددها السلطات النقدية متمثلة في البنك للإدارة كمية النقود بما يتناسب مع الأهداف المسطرة.
- تتمثل إستراتيجية السياسة النقدية باختيار الأدوات المناسبة (الكمية والنوعية) لتأثير على الأهداف الأولية التي تم اختيارها من طرف السلطة النقدية، وذلك للتأثير على الأهداف الوسيطة من أجل الوصول إلى الأهداف النهائية.

- المعروف النقدي هو مجموعة النقود المتداولة في اقتصاد ما خلال في فترة زمنية معينة ويتم تحديده والإشراف عليه من طرف السلطات النقدية ويتكون من المجمعات النقدية $m1$ و $m2$ و $m3$ التي تختلف حسب درجة سيولتها وبشكل يتكون المعروف نقدي من النقود الورقية والنقود الكتابية والنقود المساعدة وله محددات تؤثر فيه كالسياسة المتبعة من طرف البنك المركزي.

- يعبر الاستقرار النقدي عن الاستقرار في المستوى العام للأسعار واستقرار أسعار الصرف ومعدلات فائدة مناسبة.

ويمثل هدف نهائي للسياسة النقدية، وله عدة مؤشرات منها التضخم ومعدلات الفائدة وسعر الصرف، لتحقيق الاستقرار النقدي تقوم السلطات النقدية بالتحكم في عرض النقد باستخدام أدواتها ففي حالة التضخم يتم إتباع سياسة انكماشية وذلك بامتصاص عرض نقد وفي حالة الكساد يتم إتباع سياسة توسعية وذلك بزيادة عرض النقود.

- تختلف وجهات نظر المدارس الاقتصادية حول فعالية ودور السياسة النقدية في تحقيق التوازنات الكلية في الاقتصاد إلا إن العامل المشترك بينهم هو وجود السياسة النقدية رشيدة تستخدم في ظروف الاقتصادية المناسبة.

نتائج الجانب التطبيقي:

- لقد كان لتعديلات قانون النقد والقرض بداية من 2001 دور في رد الاعتبار للسياسة النقدية، وذلك بصور الأمر رقم 01-01 الذي عزز استقلالية البنك المركزي، وكذلك صدور الأمر 09-02، والذي يهدف إلى تعزيز الإطار العمليتي للسياسة النقدية والأمر 10-04 الذي وضع استقرار الأسعار كهدف صريح للسياسة النقدية مع ضرورة استهداف التضخم.

- لقد كان تطور أداء أدوات السياسة النقدية في الجزائر إستنادا على تعديلات قانون النقد والقرض، من بينها قانون 02-04 سنة 2004 والتعليم المعدلة له 13-07 المتعلقان بتنظيم الاحتياطي الإجباري، والذي تكونه البنوك والمؤسسات المالية لدى البنك المركزي.

- تم تدعيم السياسة النقدية في الجزائر بأدوات مستحدثة كأداة إسترجاع السيولة المتضمنة في التعليم رقم 20-02، وذلك في سنة 2002 وأداة تسهيلة الودائع المغلة للفائدة المتضمنة في التعليم رقم 04-05، التي تهدف لإمتصاص فائض السيولة في سنة 2005.

- إن المعروف النقدي في الجزائر غير مستقر وهو مرتبط إرتباطا كبيرا بصافي الموجودات الخارجية، بحيث أن معظم صافي الموجودات الخارجية ناتجة عن أسعار المحروقات، وبهذا تكون علاقة طردية بين المعروف النقدي في الجزائر وأسعار المحروقات.

- تبنت الجزائر أداة التيسير الكمي والتي تعتبر من أدوات السياسة النقدية غير التقليدية، وذلك بإصدار نقدي دون غطاء سنة 2017، وذلك بغرض تغطية العجز الناتج عن انخفاض أسعار النفط.

- لأدوات السياسة النقدية غير المباشرة كالاحتياطي الإلزامي والأدوات المستحدثة الجديدة المتمثلة في أداة إسترجاع السيولة وأداة تسهيلة الودائع المغلة للفائدة دور فعال في إمتصاص السيولة الفائضة، ويظهر ذلك جليا في السنوات التالية 2005-2015-2016، ليبلغ معامل الاستقرار 1.84% و 0.35% و 0.25% على التوالي.

- لم تستطع السياسة النقدية في الجزائر تحقيق الاستقرار النقدي على المدى الطويل، ويتجلى ذلك في الفترات التالية، من 2006 إلى 2008 حيث تراوح معامل الإستقرار النقدي بين 6.32% و 11.11%، والفترة من 2010 إلى 2014 حيث تراوح معامل الإستقرار النقدي بين 3% و 6.86%، وهذا راجع إلى عدم فعاليتها بالشكل الكافي وكذلك إلى كون الاقتصاد ريعي يعتمد على صادرات النفط وتأثر هذا القطاع بالآزمات الخارجية.

التوصيات:

في إطار ضمان فعالية السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي وتحقيق الاستقرار النقدي، من الأفضل القيام ببعض التدابير التالية:

- نلتمس البنك المركزي تفعيل أدوات السياسة النقدية المباشرة وغير المباشرة والتنويع في استخدامها بما يتلائم مع الوضع الاقتصادي في الجزائر.

- من أجل أن تكون السياسة النقدية أكثر فعالية في التحكم في المعروض النقدي يستحسن تطوير وتكييف السياسات النقدية وتنسيقها مع السياسة المالية.

- منح استقلالية أكبر فيما يخص السياسة النقدية وضمان عدم تدخل الدولة.

- لتعزيز دور السياسة النقدية في الاستقرار النقدي نلتمس من السلطات النقدية التأثير على الكتلة النقدية لتساير المنتج المحلي بالإضافة، إلى استهداف التضخم والعمل على استقرار سعر صرف العملة الوطنية.

- ضرورة تنويع الاقتصاد كخيار إستراتيجي وذلك بإعطاء أهمية كبيرة للقطاعات الأخرى

(الصناعة - الفلاحة - السياحة)، وذلك من أجل تنويع المداخل.

- تفعيل الدور الرقابي للبنك المركزي على البنوك التجارية للتأكد من تطبيق هذه الأخيرة للقوانين والتنظيمات.

آفاق الدراسة:

في إطار دراستنا لموضوع السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي وتحقيق الاستقرار النقدي، وجدنا أن هذا الموضوع واسع وفيه تفاصيل كثيرة، ولهذا نقترح مواصلة الدراسة والبحث في هذا الموضوع لإثرائه أكثر وذلك من خلال المواضيع الآتية:

- دور أدوات السياسة النقدية غير التقليدية في تحقيق الاستقرار النقدي،
- أثر أدوات السياسة النقدية في تحقيق استقرار أسعار الصرف،
- العوامل الخارجية المؤثرة على فعالية السياسة النقدية.

قائمة المصادر
والمراجع

المراجع باللغة العربية :

الكتب :

- 1 - الدوري زكريا، يسرى السامرائي البنوك المركزية والسياسة النقدية، دار اليازوري، الأردن، 2006.
- 2 - العربي ساكر محمود محاضرات في الاقتصاد الكلي دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004 ،
- 3- السمان محمد مروان، مبادئ الاقتصاد الجزئي و الكلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة السادسة 2015.
- 4- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية ديوان المطبوعات الجامعية، سنة 2004.
- 5 - بلوافي محمد، النظريات و السياسات النقدية و المالية مطبوعة موجهة لطلبة سنة أولى ماستر علوم اقتصادية تخصص اقتصاد نقدي و بنكي، جامعة إدراة، 2019/2018.
- 6- خبابة عبد الله الاقتصاد المصرفي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2013.
- 7- لحو موسى بوخارى ، سياسة الصرف الاجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الاجنبي، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع بيروت لبنان، 2010.
- 8- محب حملة توفيق، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية 2011،
- 9- متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الثانية، دار الفكر موزعون وناشرون ،عمان، 2014.
- 10 - محمد السيد حسين، النقود والتوازن الاقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة مصر 2000
- 11- الموسوي، ضياء مجيد، تقلبات أسعار الصرف، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2016
- 12- مفتاح صالح، النقود والسياسة النقدية (المفهوم، الأهداف، الأدوات)، دار الفجر للنشر والتوزيع ، مصر، 2005.

13 - محمد لكصاسي، الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر، صندوق النقد العربي، 2004

14- يوسف كمال، محمد السياسة النقدية المصرفية الإسلامية، ط2، دار الوفاء للطباعة والنشر، 1996

المجلات والمقالات :

1 - المشهداني أحمد إسماعيل، حيدر حسين آل طعمة، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة 2003-2009، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة، العدد 33، سنة 2012.

2 - بن طالبي فريد، السياسة النقدية كأداة للإصلاح الاقتصادي في الدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة جديد الاقتصاد، العدد 03، سنة 2008.

3 - بلقاسم لطيفة، عياش زبير، مساهمة السياسة النقدية والمالية في النشاط الاقتصادي ، مجلة الدراسات الاقتصادية ، مجلد 4 العدد 3 ديسمبر 2011.

4 - حيدر طالب موسى، وآخرون، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار المالي للمصارف 5 العراقية للمدة (2009-2017)، مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية، جامعة بغداد كلية الإدارة و الاقتصاد، المجلد 26، العدد 119، 30 إبريل 2020.

5 - رشام كهينة، جميل احمد، فعالية السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي، دراسة تحليلية، المجلد الخامس، العدد 1، مجلة البشائر الاقتصادية، السنة 2019.

6 - زواوي فضيلة، وآخرون، أثر تعديلات قانون النقد والقرض على مسار إصلاح المنظومة البنكية الجزائرية 1990-2017، المجلد 5، العدد 1، مجلة البحوث والدراسات التجارية، جامعة بومرداس، مارس 2021.

7 - سويح جمال،. علال بن ثابت، فعالية السياسة النقدية في ضبط نمو العرض النقدي والتضخم في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2016 ، العدد 17، المجلد 05، مخبر العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الاغواط، سنة 26/12/2018.

8 - سامية عزازي، عبد الرحمان بن سعد، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020، العدد 2، المجلد 5، السنة 2022.

- 9 - عمر عبو وكمال قسول، دور لسياسة النقدية غير التقليدية في تحفيز الاقتصاد عرض تجارب دولية، المجلد 5، العدد 20، 2019.
- 10 - علام أسماء، علام فاطمة , واقع السياسية النقدية خلال الفترة 2010 - 2017، مجلة التمكين الاجتماعي، العدد 03، جامعة عمار ثلجي، الاغواط الجزائر، سنة 2020.
- 11 - علي اسماعيل، عبد المجيد اثر تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في العراق، مجلة لأل البيت عليهم السلام، العدد 25، جامعة كربلاء كلية الادارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، سنة 2019.
- 12 - طيبة عبد العزيز بنك الجزائر في تعقيم تراكم احتياطات الصرف الأجنبي (2000-2010)، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 12، جامعة الشلف جوان 2014.
- 13 - قشام إسماعيل، عباس خديجة، دراسة تحليلية تقييمية لدور السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)، العدد 02، المجلد 11، مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك)، سنة 2021.
- 14 - موساوي سليم، "أثر التمويل عن طريق الائتمان المصرفي على الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 1990-2013"، مجلة معارف قسم علوم اقتصادية، جامعة البويرة الجزائر، السنة العاشرة، العدد 19، ديسمبر 2015..
- 15 - لهشمي عبد الكامل، خطاب موراد، اثر السياسة النقدية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الجزائري، دراسة تحليلية للفترة 2000 - 2019، العدد 2، المجلد 10، السنة 2021.
- أطروحات والمذكرات :**

- 1 - ابن سعيد أمين، التغيرات في كمية النقود على المستوى العام للأسعار دراسة حالة الجزائر 1970- 2004 ،مذكرة ماجستير، جامعة نامار ، 2006.
- 2 - بقبق ليلي أسهمان، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية – دراسة قياسية- ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان الجزائر، 2014- 2015.
- 3 - جبوري محمد، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي: دراسة نظرية وقياسية (أطروحة دكتوراه)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013.

- 4 - ديش فاطيمة الزهرة، دور السياسات النقدية والمالية في الحد من الأزمات الاقتصادية دراسة حالة أزمة الديون السياسية في منطقة الأورو، أطروحة دكتوراة، تخصص نقود و بنوك، جامعة ابوبكر بلقايد تلمسان 2017-2018.
- 5 - رسول حميد، العولمة وضرورة تفعيل السياسة النقدية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008.
- 6 - سعيدان عمر، دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والاجتماعية وعلوم التسيير، جامعة ام البواقي، 2009 .
- 7 - يسعد عبد الرحمان، دور السياسة النقدية في تفعيل النشاط الاقتصادي و مواجهة الأزمات المالية دراسة حالة الجزائر (1990-2013)، أطروحة دكتوراة، تخصص اقتصاد دولي جامع، سنة 2018.

التقارير:

- 1 - التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2010.
- 2 - التقرير السنوي لبنك الجزائر 2015، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.
- 3 - بنك الجزائر، التقرير السنوي، 2013.
- 4 - بنك الجزائر التقرير السنوي، 2008/2009.
- 5 - بنك الجزائر التقرير السنوي، 2017/ 2018.
- 6 - تقارير بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 05-32، 2008-2015.
- 7 - تقارير بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 39، سبتمبر 2017.
- 8 - تقارير بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 39، سبتمبر 2011.
- 9 - تقارير بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 25، مارس 2014.
- 10 - تقارير بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، مارس 2019.
- 11 - تقارير بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 32، بنك الجزائر، ديسمبر 2015.
- 12 - بنك الجزائر التقرير السنوي 2011، صفحة (155).
- 13 - بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 59 سبتمبر، 2022، ص17

المواد:

- 1 - المادة (41) من الأمر (03- 11).
- 2 - المادة 94 من قانون النقد والقرض 90-10.

المواقع الالكترونية:

1 - aljazairalyoum.dz، عبد الوهاب وكروح بنك الجزائر يقرر خفض الاحتياطي الإلزامي للبنوك لتوفير السيولة تاريخ الولوج إلى الموقع 2023/04/13، سا 13:22

- <https://data.albankaldawli.org/indicator/FM.LBL.BMNY.ZG?locations=DZ>
تاريخ الولوج إلى الموقع، 2023 /05/14، سا 9:20

المراجع باللغة الأجنبية:

1 -rapports annuels de la banque d'Algérie sur «< Evolution économique et monétaire en Algérie » rapports 2003,2008 et 2013,2015 et 2016

الملاحق

الملحق رقم (1): يمثل تطور أسعار البترول واحتياطي الصرف الأجنبي خلال الفترة 2001-2017

إحتياطي الصرف الأجنبي (مليار دولار)	أسعار البترول (دولار للبرميل)	السنوات
17.96	24.8	2001
23.11	25.2	2002
32.92	29.0	2003
43.11	38.7	2004
56.18	54.6	2005
77.78	65.7	2006
110.18	74.8	2007
143.1	99.9	2008
148.9	62.3	2009
162.22	80.2	2010
182.22	112.9	2011
190.66	111.49	2012
194.01	109.38	2013
178.93	99.68	2014
114.13	52.79	2015
114.13	44.28	2016
97.33	54.12	2017

Source: rapports annuels de la banque d'algerie sur «< Evolution économique et monétaire en Algérie » rapports 2003,2008 et 2013,2015 et 2017

الملحق رقم (2): يمثل تطور معدل التضخم خلال الفترة 2001-2017

السنوات	معدل التضخم INF
2001	4.23
2002	1.42
2003	4.27
2004	3.96
2005	1.38
2006	2.31
2007	3.68
2008	4.86
2009	5.74
2010	3.91
2011	4.52
2012	8.89
2013	3.25
2014	2.92
2015	4.78
2016	6.4
2017	5.59

Source:<https://data.albankaldawli.org/indicator/FM.LBL.BMNY.ZG?locations=DZ>

المخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز فاعلية السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي وتحقيق الاستقرار النقدي خلال الفترة 2001-2017، وذلك من خلال القيام بدراسة تحليلية لتطور أدوات السياسة النقدية ومساهمتها في التأثير على الكتلة النقدية لتكون متقاربة مع مستوى إجمالي الناتج الداخلي الخام لتحقيق الاستقرار النقدي، ولقد توصلنا إلى أن أدوات السياسة النقدية الغير مباشرة ساهمت في تخفيض السيولة الفائضة لفترات دون أخرى، وهذا يعود إلى أن نمو المعروض النقدي في الجزائر غير مستقر و مرتبط ارتباطا كبيرا بصافي الموجودات الخارجية والتي مصدرها الأساسي الإيرادات المتأتية من صادرات البترول ، بحيث أن أي تغير في أسعار البترول تنعكس على المعروض النقدي، لذلك يجب تنويع الاقتصاد كهدف استراتيجي وهذا بإعطاء أهمية كبيرة في تنمية القطاعات الأخرى، وذلك من أجل تنويع المداخل.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، الكتلة النقدية، الاستقرار النقدي، أدوات غير مباشرة.

Résumé:

This study aimed to highlight the effectiveness of monetary policy in controlling the money supply and achieving monetary stability during the period 2001-2017 by undertaking an analytical study of the evolution of monetary policy instruments and their contribution to the impact on the monetary mass to be close to the level of gross domestic product (GDP) in order to achieve monetary stability. But indirect monetary policy instruments have contributed to reducing excess liquidity for periods of time, This is because the growth of Algeria's money supply is unstable and is significantly linked to net external assets, mainly from revenues from petroleum exports. so that any change in petroleum prices is reflected in the money supply, The economy must therefore be diversified as a strategic objective by giving great importance to the development of other sectors, in order to diversify incomes.

Keywords: Monetary policy, monetary mass, monetary stability, indirect instruments.